

الاسم : نايف محمد حمد حكي

العام: 2024

المقرر: دراسات نقدية

الرقم الجامعي: 222000856

مقارنة بين

"إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي
الخاطئ للأسر السعودية."

و

"إسهامات الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان
الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ م."

(دراسات نقدية الأسبوع السادس)

الاتجاه البحثي

- البحث الأول: يتناول دور الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر السعودية. تتمحور المشكلة البحثية حول كيفية مساهمة هذه الجمعيات في تغيير أنماط الاستهلاك غير الرشيدة، وتحديد المعوقات التي تواجهها في تحقيق هذا الهدف. يشير البحث إلى تنامي ظاهرة الاستهلاك المظهري والخاطئ في المجتمع السعودي، وما يترتب عليها من آثار سلبية على الأفراد والأسر والمجتمع.
- البحث الثاني: يتناول دور الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني وفق رؤية المملكة 2030. تتمحور المشكلة البحثية حول كيفية مساهمة هذه الجمعيات في توفير المساكن الملائمة للأسر السعودية، وخاصة الأكثر احتياجًا، في إطار رؤية المملكة لتحقيق التنمية المستدامة. يركز البحث على برنامج الإسكان التنموي كأحد المبادرات الحكومية التي تهدف إلى توفير السكن الملائم.

أهداف الدراسات

البحث الأول: يهدف إلى:

- معرفة إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
- تحديد المعوقات التي تواجه الجمعيات في تحقيق هذا الهدف.
- الخروج بمقترحات لمواجهة هذه المعوقات.

البحث الثاني: يهدف إلى:

- تحديد مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني.
- تحديد احتياجات الجمعيات الأهلية لتحقيق هذه الأهداف.
- تحديد مستوى دور الجمعيات الأهلية في تلبية احتياجات المستفيدين من البرامج السكنية.

المنهجية البحثية

- البحث الأول: استخدم المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بجمع البيانات من خلال استبانة موجهة للإداريين والأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة.
- البحث الثاني: استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تم جمع البيانات من عينة من أعضاء مجالس الإدارة والعاملين في الجمعيات الأهلية العاملة في برنامج الإسكان الوطني بمنطقة القصيم.

العينة واداة الدراسة المستخدمة

العينة:

- البحث الأول: عينة من 100 إداري وأخصائي اجتماعي من الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة، تم اختيارهم بأسلوب الحصر الشامل.
- البحث الثاني: عينة من 60 فردًا من أعضاء مجالس الإدارة والعاملين في 12 جمعية أهلية عاملة في برنامج الإسكان الوطني بمنطقة القصيم.

أداة الدراسة:

- البحث الأول: استخدم استبانة، تمّ التحقق من صدقها وثباتها.
- البحث الثاني: استخدم استبانة، تمّ التحقق من صدقها وثباتها.

نتائج الدراسات

- البحث الأول: أظهرت النتائج أن للجمعيات الأهلية إسهامات متوسطة في تعديل السلوك الاستهلاكي، وأن أهم المعوقات التي تواجهها تتمثل في ضعف الموارد، وقلة الوعي المجتمعي، ونقص الكوادر المؤهلة.
- البحث الثاني: أظهرت النتائج أن الجمعيات الأهلية تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني، وأن أهم احتياجاتها تتمثل في زيادة الدعم الحكومي، وتوسيع نطاق عملها الجغرافي.

أوجه الشبه والاختلاف

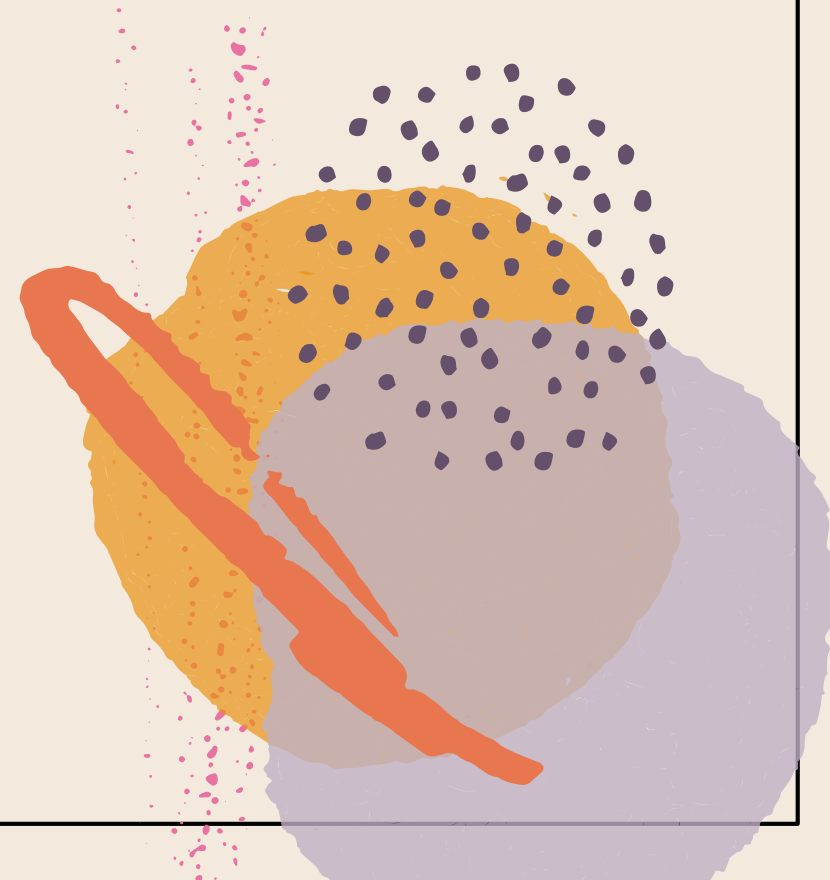
أوجه الشبه:

- كلا البحثين يتناولان دور الجمعيات الأهلية في معالجة قضايا اجتماعية و اقتصادية هامة.
- كلا البحثين استخدمتا المنهج الكمي في جمع وتحليل البيانات.
- كلا البحثين استخدمتا الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات.

أوجه الاختلاف:

- المشكلة المدروسة: البحث الأول تناول مشكلة السلوك الاستهلاكي الخاطئ، بينما البحث الثاني تناول مشكلة توفير الإسكان.
- سياق الدراسة: البحث الأول أُجري في منطقة مكة المكرمة، بينما البحث الثاني أُجري في منطقة القصيم.
- العينة: اختلفت خصائص العينة في كلا البحثين من حيث الحجم وطريقة الاختيار.

Thank you



مجلة الجمعية المصرية
للأخصائيين الاجتماعيين

إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ
للأسر السعودية
"دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة"

إعداد الطالبة
فاطمة احمد عبد الله الزهراني

2020م

مدخل لمشكلة الدراسة:

إن التنمية البشرية هي موضع اهتمام كثير من التقارير والدراسات الدولية وقضية وضع البشر هي بؤرة اهتمام المخططيين وصناع السياسة في البلدان النامية، ويرتبط بذلك التأكيد على أن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة وأن الهدف الأساسي للتنمية هو وضع البيئة الملائمة لهم كي يتمتعوا بحياة كريمة. (مخلوف والشيشيني 2004م، 63).

وذلك لأن التنمية البشرية هي وسيلة الارتقاء بحياة الناس لأنهم الثروة الحقيقية لأي أمة إذا أحسن استثماره، فالموارد البشرية من أهم الموارد في العصر الحديث سواء كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، غير أن الأمر يزداد أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية التي تسعى جاهدة نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة للقضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والتي من أمثلتها: مشكلة سوء الاستهلاك التي تقابلها وتحاول أن ترفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع. (محفوظ وأحمد ومحمود 2018م، 48).

والسلوك الاستهلاكي يعتبر انعكاساً للتغيرات الاقتصادية والبنائية التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ثم ما لبث أن انتشر من خلال الإعلام لباقي العالم بأسره. حيث يرى (حبيب، 2010م): أن من أهم الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية، انتشار أنماط الاستهلاك المظهري والخاطي وزيادة الصرف على المنتجات الاستهلاكية مما أدى إلى تغيير في نمط الاستهلاك وخلق حاجات جديدة لدى الأسر لم تكن موجودة من قبل، مما شكل عبئاً اقتصادياً ونفسياً على الأسرة وسبب لها العديد من المشكلات.

كما أن قضية الاستهلاك من القضايا التي تهتم بها كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لأن الاستهلاك والإنتاج وجهان لعملة واحدة، لذا اهتم المتخصصون من كافة التخصصات سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الديني أو الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية بدراسة هذه القضية لإحداث نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وإذا لم يحدث هذا التوازن تظهر العديد من المشكلات التي يمكن أن تلحق بالمجتمع أو بالأفراد أنفسهم.

وهذا ما أكدته: (الزامل 1441هـ) حيث أكدت أن الاستغراق في هذا السلوك الاستهلاكي الخاطي قد يجعل الآباء والأمهات ومحدودي الدخل يواجه العديد من المشكلات والضغط المتمثلة في ضرورة صنع التوازن بين هذا الدخل والحاجات المتعددة للأطفال.

ومن هنا يتضح أن: الأسرة هي المسؤولة الأولى عن غرس القيم والاتجاهات والعادات الاستهلاكية السليمة لدى الأبناء وعلى قدر وعي ربة الأسرة بالاتجاهات والعادات الاستهلاكية الرشيدة وعلى قدر ثقافتها وخبرتها من جميع شؤون الحياة الأسرية يتحقق التوازن بين مواردها الأسرية واحتياجاتها. ومن ثم الإرتقاء بالمستوى المعيشي لأسرتها. (إبراهيم 2010م). وقد أكدت هذا دراسة "الدوسري 2006" التي أوضحت أن هناك عوامل اجتماعية عدة مثل حجم الأسرة وتقاليدها تؤثر على عملية الاستهلاك كما اتفقت معها دراسة "أحمد زايد" التي أوضحت أن هناك عوامل اجتماعية تؤدي إلى سوء استهلاك الأسرة بالمج بقع الخليجي، كما اتفقت معها أيضاً دراسة "كومبار جي 2017" والتي أوضحت أن العوامل الاجتماعية لها تأثير مباشر على السلوك الاستهلاكي.

فمهمة الخدمة الاجتماعية من المهن التي تهتم بتنمية الموارد البشرية كما تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية مرغوبة في الأفراد والجماعات والمجتمعات بقصد إحداث تكيف متبادل بين الأفراد وبيئاتهم كما تسهم بجانب التخصصات الأخرى في توضيح المتغيرات التي تطرأ على المجتمع وتنظيم الأفراد والجماعات وتشجيعهم على التعبير عن اهتماماتهم مما يساهم في تحقيق الأهداف الاجتماعية العامة والمرغوبة. (متولي 2007م).

فالجمعيات الأهلية لها دوراً هاماً في حل العديد من المشكلات التي تواجهها الأسرة ومن أهم تلك التخصصات التي تتولى مسؤولية العمل بالجمعيات الأهلية مهنة الخدمة الاجتماعية والتي أعطت للمجال الأسري الاهتمام الكافي حيث أنها مهنة إنسانية تتحدد أهدافها الأساسية

على أساس التدخل الوقائي والعلاجي والإنمائي لتحسين الأداء الاجتماعي للإنسان داخل الأسرة. كما إنها تعمل أيضاً على استثمار قدراتهم وتنمية مهاراتهم وإكسابهم الخبرات التي تنمي شخصياتهم. (بسيوني 2013م).

وقد أكدت دراسة: (محمود 2001م) أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور فعال في تحقيق التنمية البشرية داخل المجتمع في كل مجالات الصحة والبيئة والتعليم والشباب. ويزداد وضوح دور الجمعيات الأهلية مع بداية الألفية الثالثة كقوى هامة وفاعلة ودافعة لتطوير وتنمية المجتمعات المحلية حيث تأخذ دور الشريك الشعبي في بناء منظومة تكامل الأداء الشعبي في تبني القضايا القومية والأدوار لتطوير البيئة البشرية ذات البعد المتلقي (تعليم - صحة - دخل - الاستهلاك) ، واتفقت معها دراسة "النعناعي" والتي أكدت بأن الجمعيات الأهلية لها إسهامات عديدة في تحقيق التمكين المستدام للأسر من خلال مساعدتها علي مواجهة مشكلاتها والتي من أهمها سوء الاستهلاك وأكثرت أيضاً دراسة "Kumar 2015" علي ضرورة الاهتمام بإنشاء الجمعيات الأهلية التي تهتم بقضايا السلوك الاستهلاكي والعمل علي تثقيف المستهلك والتوعية بخطورة الاستهلاك الخاطئ. كما اتفقت مع كل ما سبق دراسة "عبد السلام 2006" والتي أكدت على أن الجمعيات الأهلية يمكن أن يكون لها دور كبير في حماية المستهلك وتعديل سلوكها الاستهلاكي. وتمارس مهنة الخدمة الاجتماعية في مختلف المؤسسات والتي من أبرزها الجمعيات الأهلية التي أصبح لها دوراً بارزاً وفعالاً في مجال مواجهة مشكلات الأسرة حيث تشارك في مجال التوعية والأعلام عن طبيعة مشكلات الاستهلاك الخاطئ وكيفية مواجهتها حيث اتضح أن للجمعيات الأهلية بحكم وظائفها المتعددة ووزنها السياسي والاجتماعي والتربوي ومصلحتها الحقيقية في القضاء على مشكلات الأسرة فهي تشكل الأداة الرئيسية في دفع حركة التوعية والإعلام إذ أن كثافتها العددية وتواجدها في الريف والحضر وتمثيلها للأغلبية العظمى من قطاعات المجتمع وأفرادها يؤهلها إلى أن تؤدي هذا الدور بكفاءة عالية من خلال إعداد وتدريب الاختصاصيين الاجتماعيين وفريق العمل اللازم للقيام بهذه المهام مع مراعاة التنسيق والتكامل مع الأجهزة الأخرى في المجتمع. (دسوقي 2011م).

كما أكدت دراسة: (kombitels, 1997) على أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المحلية ونتيجة لذلك تتجه الجهات المانحة على تقديم التمويل والدعم النفسي لهذه الجمعيات.

وقد استهدفت دراسة: (sale, 2001) إلى أن هناك العديد من المشكلات التي تؤثر سلباً على دور الجمعيات الأهلية حيث تعاني تلك الجمعيات وخصوصاً في قارة إفريقيا من ضعف قدرتها وبالتالي عدم قدرتها على القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي.

مشكلة الدراسة:

بناء على الآراء النظرية والدراسات السابقة يتضح زيادة معدلات الاستهلاك عند الأسرة السعودية ومظهرية هذا الاستهلاك وأيضاً ما له من آثار سلبية على الإدخار والاستثمار وبالتالي عمليات التنمية في المجتمع، فمهمة الخدمة الاجتماعية اهتتم بالتصدي لمشكلات المجتمع ومحاولة الرقي به وتنميته من خلال التعامل مع سكان المجتمع عن طريق الجمعيات الأهلية التي تعد الرابط الأساسي بين المواطنين ، وقد اتضح دورها منذ بداية نشأتها في مواجهة مشكلات المجتمع من خلال أخصائيين اجتماعيين يمارسون مهنة الخدمة الاجتماعية يقومون بدور فعال في تصدي الاستهلاك الخاطئ كأحد أهم مشكلات الأسرة في المجتمع المعاصر.

لذا تبلورت هذه الدراسة في إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية، حيث تسعى الدراسة إلى معرفة إسهامات الجمعيات الأهلية في

تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية، ومن ثم الوصول إلى المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية، حتى نستطيع الخروج بمقترحات لمواجهة تلك المعوقات التي تحد من اسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي

أهمية الدراسة:

- 1- أشارت العديد من الدراسات أن هناك صعوبات متعددة تواجه الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات الأهلية، مما دفع الباحثة إلى القيام بهذه الدراسة لمعرفة تلك الصعوبات التي تواجههم لكي يتمكن من إيجاد حلول لتلك الصعوبات
- 2- تشير إحصائيات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2018م بزيادة في متوسط الدخل الشهري للأسرة مقارنة بعام 2013م يقابلها بالازدياد في متوسط الانفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة حيث بلغ 14,584. وبناء على هذه الإحصائية تأتي أهمية دراستنا نحو معرفة دور الجمعيات الأهلية لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ عند الأسر السعودية ومعرفة المعوقات التي تواجه تلك الجمعيات للوصول إلى مقترحات للحد منها. (الهيئة العامة للإحصاء 2018م).
- 3- تماشياً مع ما توكده رؤية المملكة الحبيبة 2030م نحو العمل على زيادة وعي أفراد الأسرة بترشيد الاستهلاك والبعد عن الاستهلاك الخاطئ أو التفاخري.
- 4- اهتمام الباحثة بموضوع الدراسة وفي حدود علم الباحثة أنه لا توجد أي من الدراسات السابقة التي تناولت إسهام الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

أهداف الدراسة:

- 1- معرفة إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
- 2- معرفة المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
- 3- الخروج بمقترحات لمواجهة المعوقات التي تحد من اسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

الإطار النظري والمفاهيم:

أولاً - الجمعيات الأهلية Non-Governmental Organizations وأهميتها ووظائفها ومبادئها والمعوقات التي تواجهها وادوار الاخصائي الاجتماعي بها.

- الجمعيات الأهلية

تعرف الجمعيات الأهلية في قاموس مصطلحات الخدمة الاجتماعية على أنها "منظمات أنشئت لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وليس بغرض الحصول على الربح".

(النعناعي 2011م، 226).

"هي منظمة لها شكل رسمي مقنن إلى حد ما بمعنى وجود واقع مؤسسي، وهي منظمات غير ربحية تدار ذاتياً وتقوم على المشاركة التطوعية في إدارة شؤونها والأنشطة التي تقوم بها". (خليفة 2013م، 5581).

مفهوم الجمعيات الأهلية:

يشير مفهوم الجمعيات الأهلية إلى أنها "تنظيم غير حكومي غير هادف إلى الربح يقوم بإنشائها الأفراد المهتمين بموضوع ما بغرض الصالح العام وتقوم الجمعية على أساس الجهود الذاتية وجمع التبرعات لأنشطتها" (رفاعي 2013م، 18).

وتقصد الباحثة الجمعيات الأهلية بتلك الدراسة:

هي جمعيات تطوعية خاصة لا تهدف إلى الحصول على الربح حيث أن يكون مجال عملها الاهتمام بقضايا ومشكلات الأسر وتوعيتها نحو الاستهلاك الرشيد وتقوم بتقديم مجموعة من البرامج والخدمات لتعديل تلك السلوكيات الخاطئة لدى الأسر، كما يشترط أن تكون الجمعيات الأهلية تابعة إلى منطقة مكة المكرمة.

أهمية الجمعيات الأهلية:

ان الجمعيات الأهلية تلعب أهمية داخل المجتمع تتضح فيما يلي:

- 1- تلعب دوراً رئيسياً في تخطيط وتقديم الخدمات الاجتماعية حيث تعتبر هذه الهيئات شريكاً للمنظمات الحكومية في تحقيق أهدافها وأغراضها نحو تحقيق احتياجات الناس.
- 2- تعمل على توفير الموارد المالية وكذلك المتطوعين حيث تقوم على المشاركة الذاتية.
- 3- تعمل على اكتشاف الاحتياجات الحقيقية للمواطنين والتي يمكن الوصول إليها عن طريق القيادات الطبيعية.

- 4- تعتبر هذه المنظمات بوتقة لمشاركة المتطوعين من حيث يمكن الاستفادة من خبراتهم ومجهوداتهم ومهاراتهم. (الرشدي وقاسم وشعبان 2006م، 345-346).

وظائف الجمعيات الأهلية:

هناك أربع وظائف أساسية تقوم بها الجمعيات الأهلية في المجتمعات المعاصرة متمثلة فيما يلي:

- 1- تتعلق بوجود الجمعيات الأهلية كمجال لتنفيس رغبات الأفراد: حيث تقوم الجمعيات الأهلية بتمكين الأفراد لتحقيق أهدافهم ورغباتهم دون اللجوء إلى الاختلافات أو العداوات مع الأغلبية.
- 2- تتعلق بتنفيذ برامج اجتماعية بالتعاون مع الحكومات في تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية: حيث تقوم الجمعيات الأهلية بتنفيذ برامج توعية الأسر بالتعاون مع الهيئات الحكومية المهمة بهذه المشكلة داخل المجتمع مثل وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية وغيرها من المؤسسات.
- 3- قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات بشكل أيسر من المنظمات الحكومية البيروقراطية بالإضافة إلى عوامل سرعة الأداء والمرونة والإتقان وقلة التكلفة. حيث تسعى الجمعيات الأهلية إلى تقديم خدماتها للأسر المستهلكة استهلاك خاطئ بصورة بسيطة وسريعة الأمر الذي سوف يزيد من نسبة مشاركتهم أو يعمل على تقليل حجم هذه المشكلة بأي صورة من الصور. مثل: تقديم مسابقة للأسر المنتجة ودعم منتجاتهم مما يدفع الأسر
- 4- تلك المنظمات تتيح للمواطن إمكانية المشاركة في صنع القرارات الاجتماعية: تقوم الجمعيات الأهلية بإتاحة الفرص للمواطنين بالمشاركة في صنع القرارات والتعرف على آرائهم فيما يخص شئون مجتمعهم الأمر الذي يعمل بدوره على زيادة نسبة المشاركة لديهم في التصدي للمشكلات المجتمعية مثل مشكلة الاستهلاك الخاطئ. (حجازي والشرقاوي 2013م، 223).

المبادئ التي تعتمد عليها الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى

الأسر:

1- مبدأ الاستشارة:

يشير هذا المبدأ إلى كل ما من شأنه أن يحدث تغييراً إيجابياً في مواقف المواطنين وسلوكياتهم نحو القضايا والمشكلات التي تواجه مجتمعهم ويبدأ ذلك بشعور المواطنين بعدم الرضا عن الأوضاع القائمة يليه شعور بالرغبة في الإصلاح والاستعداد له وذلك نتيجة الاستشارة النابعة من داخل المجتمع أو من خارجه. (عبد اللطيف 2009م، 122).

2- مبدأ إشراك المواطنين:

لا تتفاعل برامج التنمية وتظهر لها نتائج ملموسة، ما لم تشترك فيها كافة قطاعات وفئات المجتمع من حيث أن ما يجمعهم مصير هدف واحد. فعندما يشارك المواطنون وينخرطوا في برامج التنمية الاجتماعية والحضارية فإنهم بذلك يعكسون صورة صادقة عن الشعور بالمسؤولية تجاه قضايا المجتمع. (الشهراني 2013م، 153)

3- مبدأ التخطيط:

يشير هذا المبدأ إلى استخدام الأسلوب العلمي السليم لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات وتحقيق التنمية المنشودة من خلال وضع خطة يسير عليها المجتمع تتضمن تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات المتاحة والتي يمكن توفيرها مستقبلاً تحقيق الأهداف المطلوبة للمجتمع ومواطنيه على أحسن وجه وفي أقل وقت ممكن. (عفيفي 2007م، 245)

الاستراتيجيات التي يعتمد عليها الأخصائي الاجتماعي لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية:

- 1- الإقناع: حيث يقوم الأخصائي الاجتماعي باستخدام الأدلة والبراهين المقنعة والصادقة للتأثير الإيجابي في رأي وفكر ومن ثم وعي الأسر المستهلكة استهلاك خاطئ بترشيد الاستهلاك وعائده على تحسين نوعية الحياة الأسرية.
- 2- التعليم والتدريب: يقوم الأخصائي الاجتماعي في تعليم وتدريب الأسر بالنسبة لخطورة الاستهلاك الخاطئ وآثاره حتى يستطيعون التوجه إلى الاستهلاك الجيد الذي من شأنه تحسين نوعية الحياة الأسرية.
- 3- التغيير المخطط: يقوم الأخصائي الاجتماعي بإحداث تغيير في سلوكيات الأسر المستهلكة استهلاك خاطئ وفقاً لبرنامج التدخل المهني المخطط والمعد لتحقيق تلك الغاية. (يوسف 2015م، 362).

هذه الإستراتيجيات على وجه الحصر وليس العموم حيث أن هناك العديد من الاستراتيجيات التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في التدخل المهني مع العملاء داخل الجمعيات الأهلية ولكن تم استنباط أبرز وأهم الاستراتيجيات الأكثر تطبيقاً وتناسباً مع مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

معوقات منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات الأهلية: -

الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات والمشكلات التي تؤثر على قيامها بأدوارها في خدمة المجتمع وتنميته. ومن هذه المعوقات ما يلي:

1- ضعف الوعي المجتمعي لدى أفراد المجتمع بمفهوم المجتمع المدني [الجمعيات الأهلية] وحقيقة ما تقوم به من أدوار.

2- التمويل: والذي يؤثر بشكل كبير على منظمات المجتمع المدني وقدرتها على القيام المتوقع منها، فهناك ضعف في التمويل المحلي الذي يقدم لهذه المنظمات.

3- حاجة بعض منظمات المجتمع المدني إلى بناء قدراتها الداخلية والخارجية: حيث تعاني بعض منظمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الأهلية من ضعف التنظيم الداخلي لها ووجود صراعات وعدم وضوح الرؤية لدى القائمين عليها.

4- ضعف التكامل والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني.

5- حساسية العلاقة بين بعض منظمات المجتمع المدني والدولة: فهناك حاجة إلى تنظيم هذه العلاقة وتوضيح حدودها ووضعها في إطار الاعتماد المتبادل والتعاون والشاركة بما يمكنها قطاعيين (حكومي ومدني) من المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة وتقدم وتطور المجتمع. (حجازي والشرقاوي 2013م، 202- 203).

أدوار الأخصائي الاجتماعي التي يمكن أن يقوم بها داخل الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر:

1- دور الوسيط:

يعمل الاخصائي على زيادة كفاءة توصيل الخدمات للعملاء المستحقين لها، ويقوم من خلال اتصالاته وعلاقاته بالمؤسسات الأخرى، بمنع التضارب والازدواج في الخدمات والتنسيق بين الخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة. (النوحى 2007م، 395).

2- دور الخبير:

وفيه يقوم المنظم بمد المجتمع بالمعلومات والحقائق التي تيسر على المجتمع تحقيق أهدافه. وفي هذا الدور يقوم بتشخيص المجتمع، وإجراء الدراسات والبحوث، توفير المعلومات اللازمة عن المجتمع والمجتمعات الأخرى.. (علي 2010م، 208)

3- دور المخطط:

التركيز هنا على الفلسفة التي تحكم الأخصائي في توضيح الأهداف وفى وضع الخطة وذلك لا يساعد فقط على تحديد اتجاه الخطة ولكن أيضاً كأساس للتقويم (عفيفي 2007م، 301)

4- دور المرشد:

يركز المنظم على إيجاد التعاون المشترك بين سكان المجتمع المحلي لمواجهة المشكلات المجتمعية وتحديد أهداف المجتمع ومساعدته على اختيار الاتجاه الذي يرغبه مراعي العوامل المؤثرة في المجتمع. ولتحقيق ذلك يلتزم المنظم بالموضوعية والمبادأة والتعرف على المجتمع وتقبل دوره وتفسير هذا الدور خاصة للقادة الشعبيين والمهنيين للتوصل لأفضل الأساليب لتحقيق أغراض المجتمع. (علي 2010م، 208).

5- دور الممكن:

هنا يسهل المنظم الاجتماعي الجهود المحلية فهو يوجه أسئلة تبصيريته للمجتمع وقياداته تساعد على فهم المجتمع مع ملاحظة أنه لا يعطي إجابات ولكنه يوجه أسئلة لاستشارة الفكر والجهود فهو لا يحمل عبء المسؤولية للتنظيم والعمل مع المجتمع، ولكنه يعطي التشجيع والدعم لمن يعملون معه. (برقاوي وآخرون 2016م، 217).

6- دور المدافع:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بالدفاع عن حاجات العميل لدى الأسرة أو المؤسسة أو المجتمع الخارجي. يعد هذا الدور بمثابة الدور القانوني الذي يستند إلى لوائح وأنظمة وقوانين، وعلى ذلك توفر حاجات العميل أو تدافع عن حقوق العميل المشروعة بقوة القانون أو النظام الاجتماعي أو النظام الإداري أو السياسي أو القانوني. (البريثن 2011، 171).

ولذلك على الاخصائي الاجتماعي أن يكون على علاقة وثيقة بهيئة الرقابة على المنتجات والسلع والخدمات وأن يتدخل بشكل رسمي لحماية الأسرة بعد تأكده من استغلال التجار لهم بالشكوى إلى جمعية حماية المستهلك للدفاع عن حقوق المستهلكين من الأسر.

7- دور المنسق:

ويتمثل الدور التنسيقي للمنظم الاجتماعي فيما يتعلق بعمل الاتحادات مع الجمعيات في إيجاد نوع من التعاون والتساند الوظيفي بشكل يسمح بتبادل الخبرات والامكانيات ويمنع التضارب والازدواج في تنظيم العمل بالإضافة الى تعزيز وتدعيم وتفعيل العلاقة المتبادلة بين الاتحادات والجمعيات والمجتمعات التي تخدمها. (قنديل 1997، 45).

8- دور الاداري:

ويتعلق هذا الدور بتهيئة جهاز الجمعية الاهلية للقيام بمسؤولياته بكفاءة مع توفير جميع الامكانيات الإدارية التي تساعد هذا الجهاز على القيام بعمليات الخدمة الاجتماعية وهذه العمليات تتضمن التأكد من وجود العدد اللازم من العاملين ومن أهم الاعمال الادارية تنسيق الجهود داخل وخارج الجمعيات الخيرية. (برقاوي وآخرون 2016م، 216).

9- دور مغير السلوك:

يعمل الأخصائي في هذا الدور على تغيير أنماط سلوك وعادات الأفراد والأسر والجماعات، وأيضا المجتمعات، وذلك في اتجاه من شأنه الوقاية من المشاكل والأزمات، أو علاجها. فعلى مستوى الأفراد، يمكن التعامل مع الأنماط السلوكية غير السوية مثل: السرقة والعدوان والكذب، وعلى مستوى المجتمعات، يمكن العمل على تعديل الأنماط السلوكية المتعلقة بقيادة السيارات، أو استهلاك الطاقة [الاستهلاك الخاطئ] أو التدخين أو برامج إنقاص الأوزان الزائدة. (النوحى 2007م، 393).

10- دور المعلم:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بتعليم أعضاء الأسرة كيفية المبادرة ثم المساهمة في حل مشكلاتهم بالأسلوب الصحيح. كما أن تعليمهم بعض السلوكيات والمهارات يعد دورا تعليميا يقوم به المعالج لمعالجة بعض الجوانب النفسية من الموقف، أو من المشكلات التي يعاني منها أعضاء الأسرة. (البريشن 2011، 172).

ثانيا: السلوك الاستهلاكي Consumer behavior: وأنماطه والعوامل المؤثرة في زيادة السلوك الاستهلاكي ودور الاخصائ ي الاجتماع ي في زيادة تنمية وعى الاسر بخطورة السلوكي الاستهلاكي الخاطئ.

-السلوك الاستهلاكي

يقصد بالاستهلاك: "بأنه مجموعة الأنشطة والتصرفات التي يقدم عليها المستهلكون أثناء بحثهم عن السلع والخدمات التي يحتاجون إليها بهدف إشباع حاجاتهم لها ورغباتهم فيهم، وأثناء تقييمهم لها والحصول عليها واستعمالها والتخلص منها، وما يصاحب ذلك من عمليات اتخاذ القرارات". (سليمان 2000م، 301).

يعرف السلوك الاستهلاكي بأنه: "هو ذلك السلوك الإنساني الذي يتم من خلاله استعمال السلع والخدمات لإشباع حاجات إنسانية". (عطيان 2011م، 72).

وتقصد الباحثة السلوك الاستهلاكي بتلك الدراسة:

هو مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقدم عليها الأسرة السعودية عند استهلاك السلع والخدمات التي تحتاجها بهدف إشباع حاجاتها ورغباتها وأثناء تقييمها لها والحصول عليها واستعمالها والتخلص منها مثل: المواد الغذائية، الملابس، أثاث المنزل، اللوازم والمناسبات الخاصة وذلك بصورة خاطئة.

أنماط الاستهلاك السائدة بين الأسر في المجتمع السعودي:

أشارت الدراسات والبحوث الى أنه هناك العديد من التقسيمات لأنماط الاستهلاك، ومن هذه التقسيمات ما يلي:

أ-الاستهلاك المعتدل:

هي الأنماط التي تتصل بالأنفاق على الحاجات الإنسانية الأساسية التي تتخذ شكلا مستمرا ومنظما وهي تشتمل على كل مظاهر الانفاق الدائم مثل: الانفاق على المسكن والاثاث الطعام والعلاج وتعليم الأبناء. (الصياد 2016م، 261).

ب-الاستهلاك التعويضي:

نمط ينتشر بين أصحاب الطبقة الدنيا كالعمال وصغار الفلاحين وغيرهم من الفقراء المجتمع الذين تنخفض مستوياتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويتعرضون لعدم انتظام الدخل، والافتقار للوضع الاجتماعي الناضج، وهذا يجعلهم حينما

تتوفر لديهم وفرة مادية يقبلون على الاستهلاك (بشراهة) بطريقة مبالغ فيها. حيث يجدون في ذلك نوع من التعويض عما أصابهم من حرمان في إشباع حاجاتهم البيولوجية والاجتماعية والنفسية. (الدويك 2011م، 773).

ج- الاستهلاك التفاخري:

يشير هذا المصطلح إلى الإسراف في استهلاك الثروة والسلع والكماليات من قبل الغالبية من أجل التظاهر، ويهدف هذا النمط من الاستهلاك إلى الكشف عن الثراء والتظاهر والمكانة الاجتماعية لذا يمكن وصفه بأنه استهلاك مذهري وتفاخري. (الصالح 1999م، 116).

د- الاستهلاك الإيتلافي:

يعد الاستهلاك الإيتلافي أخطر أنواع الاستهلاك، وفيه نجد أن الفرد يسيء استعمال كل ما يقع تحت يديه فعلاً فلا يعود عليه وعلى الأسرة إلا بالخسارة، وخاصة في سلوكه الاستهلاكي الغذائي ولاستهلاك الملابس... الخ من الأمثلة الاستهلاكية الإيتلافية. (الزامل، 2020م، 212)

العوامل المؤثرة على زيادة السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر السعودية:

لا نستطيع أن نقول بأن هناك عامل واحد رئيسي يؤثر على زيادة الاستهلاك الخاطئ للأسر بل هناك مجموعة من العوامل التي قد تتداخل مع بعضها لبعضها وتؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاطئ تتمثل في:

أ- الدخل:

الدخل المتاح للإنفاق متغير يمكن اعتباره من أهم محددات الاستهلاك الأسري حيث يتم اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستهلاك على ضوء هذا الدخل (صقر 2019م، 154). حيث ترى الباحثة أن ارتفاع الدخل لدى الأسر السعودية يكون له دور بارز في زيادة الاستهلاك الخاطئ، فكلما ازداد الدخل تزداد المتطلبات والرغبات الإنسانية ومن ثم يصل إلى الاستهلاك الخاطئ، وهذا ما تؤكد العديد من الدراسات الاجتماعية حيث ترى أن الدخل له علاقة قوية ومرتبطة بالسلوك الاستهلاكي مثل دراسة: (الزهراني وحساني، 2010م)

ب- ظهور منتجات جديدة:

بالنظر إلى التقدم التكنولوجي المتسارع تظهر منتجات جديدة سرعان ما تحتل مكانها في بنود الانفاق المختلفة. وفي السابق نجد أن الكثير من السلع الاستهلاكية التي لم تكن معروفة من قبل مثل: التلفزيون، الراديو، الثلاجات وغيرها من السلع، أما في الحاضر فقد أصبحت مثل هذه السلع جزءاً أساسياً من بنود الإنفاق، لذلك فإن ظهور سلع جديدة لا يلقى بظلاله فقط على هذه السلع بل يتعداها إلى باقي السلع الأخرى. (صقر 2019م، 156).

ج- التقليد والمحاكاة:

يعد التقليد ومحاكاة الآخرين من أهم العوامل المؤثرة في الاستهلاك، خاصة في المجتمعات التي تنتشر فيها الأمية، وينقص فيها الوعي. ويعد ابن خلدون من أوائل من نظر إلى عملية التقليد عندما قال: إن المغلوب مولع بتقليد الغالب، والمجتمعات العربية في عمومها تقلد المجتمعات الغربية؛ خاصة في مجال الاستهلاك؛ لشعورها بالهزيمة النفسية إزاء تفوق الغرب المادي في الجوانب الحياتية المختلفة. (الزهراني 2017م، 73).

د - توافر القروض وسهولة الحصول عليها:

كثير من الناس لا يملك القدرة الشرائية لتأمين حاجاته الاستهلاكية، وعندما يلجأ إلى تكيف ظروفه مع قدراته المحدودة عاملاً بالمثل الشعبي القائل (مد رجلك على قدر لحافك)، ولكن عندما تتسهل وتتوفر لهم الحصول على القروض بسهولة فإنه يصبح على الأسر في

المجتمع السعودي أن تستهلك الكثير بدون وعي حتى لأبسط الأمور مثل: السفر إلى الخارج للترفيه والاحتفالات المبالغ فيها بدون هدف أو معنى.

هـ-الجماعة المرجعية:

هي جماعات من الأفراد لها تأثيرها الكبير على معتقدات ومواقف وسلوك أفراد آخرين، ويتمثل تأثيرها في مجال التسويق من خلال تأثيرها الكبير على قرارات شراء السلعة أو إحدى العلامات التجارية منها من قبل المستهلك النهائي. (حقانة وزهير 2017م، 220).
الاثار الناتجة عن السلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر السعودية:
تؤكد العديد من نتائج الدراسات والبحوث بأن السلوك الاستهلاكي ينتج عنه العديد من الآثار والتي منها ما يلي:

أ-يؤدي الاستهلاك الخاطئ الى تبذير الأطفال وضعف إحساسهم بقيمة المال.

ب-الاستهلاك الخاطئ يعد استنزافا لموارد ودخل الأسرة دون عائد.

ج-يتحول الاستهلاك الخاطئ إلى نوع من الإدمان.

د-تحول الاستهلاك الى هدف في حد ذاته وليس وفقا لحاجات الأسرة.

(ال رشود وأبو فراج، 2018).

ومن خلال الدراسة الراهنة نرى أن السلوك الاستهلاكي الخاطئ له آثار ضارة على الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله بل وعلى الأجيال القادمة، حيث أن الإقبال الشديد على الاستهلاك الخاطئ لن تقتصر أضراره على المجتمع الحالي، بل ستمتد للأجيال القادمة التي تجد نفسها تمارس تلك السلوكيات بالقذوة، نتيجة اعتيادها عليه إذ أنه أصبح جزءاً من سلوك المجتمع ويمكن أن نجمل هذه الآثار على النحو التالي:

1-الاستهلاك الخاطئ قد يكون أحد الأسباب الرئيسية إلى نقص المعروض وارتفاع الأسعار في الأسواق.

2-الاستهلاك الخاطئ قد يعرض الأسرة للعديد من المشكلات الأسرية والتي من أبرزها الاستدانة وعدم القدرة على توفير المستلزمات الحياتية المهمة.

3-الاستهلاك الخاطئ يحرم الأسرة من الادخار مما ينتج عنه عدم قدرتها على مواجهة أي مشكلة اقتصادية طارئة تتعرض لها.

4-الاستهلاك الخاطئ قد يؤدي الى العديد من المشكلات الأسرية والتي قد تنتهي بالطلاق وتفكك الأسرة.

دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية الوعي بالسلوك الاستهلاكي والادخاري لدى الأسرة السعودية في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية:

تحدد ماهية الإرشاد بصفة عامة في النقاط التالية كما يلي: -

1-هو علاقة حيوية وهادفة يتبادلها طرفان هما المرشد [الأخصائي الاجتماعي] والطالب (الشخص) تخضع فيها الإجراءات لنوع حاجات المتعلم مع التركيز على مدى فهم الطالب لذاته.

2-هو مجموعة من الأنشطة التي تقوم على أساس تربوي يحاول فيه المرشد [الأخصائي الاجتماعي] مساعدة المسترشد بالانتفاع بما قدمه له من أداء وخبرات كي يحل المشكلة.

3-هو علاقة مهنية بين مرشد [الأخصائي الاجتماعي] ومستهلك وجها لوجه، وقد تضم أحيانا أكثر من شخصين، وفي جميع الحالات تقدم المساعدة للمسترشدين على تفهم ذواتهم، وكيف يصلون إلى الأهداف بأنفسهم، من خلال عدة اختيارات للمعلومات المفيدة في حل مشكلاتهم.

4-هو عملية يحدث فيها راحة نفسية للمسترشد في إطار من الأمن، يوفره له المرشد [الأخصائي الاجتماعي] والتي يستعيد فيها المسترشد لخبراته الغائية والمشتقة في ذات

جديدة. (الزامل 2020م، 221).

يتحدد دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية الوعي بالسلوك الاستهلاكي والإدخاري لدى الأسرة السعودية في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية وفقا للدراسة الراهنة:

- 1-توعية أفراد الأسرة بخطورة الاستهلاك الخاطئ وتأثيره عليهم في المستقبل.
- 2-تعليم الوالدين بعض الأساليب الإرشادية اللازمة لعملية التنشئة الاستهلاكية للأبناء.
- 3-تعديل الأفكار السلبية غير العقلانية المرتبطة بالسلوك الاستهلاكي الخاطئ لدى الأسر.
- 4-تبني نماذج إيجابية تهتم بترشيد الاستهلاك وعرضها للأسر لأخذ الفائدة منها وتطبيقها مع أبنائهم.
- 5-توضيح أنماط السلوك الاستهلاكي المختلفة ومدى انعكاساتها على حياة الأسرة في الحاضر والمستقبل.
- 6-الحرص الدائم على أن يكون الوالدين هم القدوة الحسنة لأبنائهم وتوجيههم التوجه الصحيح منذ الصغر.
- 7- غرس ثقافة ترشيد الاستهلاك وتوعية الأبناء بالاستهلاك السليم بدءا من الأطفال في الأسرة.
- 8- مساعدة الأسرة على وضع ميزانية مخصصة وتحديد الأولويات وفق احتياجاتهم في الشراء.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تساؤلات الدراسة:

- 1-ما إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟
- 2-ما المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟

وينبثق عن هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- أ-ما المعوقات المرتبطة بالجمعيات الأهلية التي تحد من إسهامها في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر؟
- ب- ما المعوقات المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين التي تحد الجمعيات في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر؟
- ج- ما المعوقات المرتبطة بالأسر وتحد الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ؟
- 3- ما مقترحات عينة البحث لمواجهة المعوقات التي تحد من إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟

نوع الدراسة:

تعتبر الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية التحليلية وفي هذه الدراسة نحاول وصف وتحليل إسهام الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي والذي يعتبر أحد المناهج المستخدمة للبحث في الخدمة الاجتماعية، ويستخدم في الدراسات الوصفية التحليلية لوصف مجتمع البحث ببيان خصائصه المختلفة.

فقد استخدمت الباحثة في دراستها على منهج المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لجميع الإداريين والأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية محل الدراسة، وذلك لجمع أكبر قدر من المعلومات والحقائق للتوصل إلى نتائج دقيقة. ففي الدراسة الحالية نحاول

التحديد الدقيق للدور الذي يجب أن تقوم به الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
أدوات الدراسة.

اعتمدت الدراسة الحالية على تصميم استمارة استبيان للإداريين والأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية، كما أنه تم الإعتماد على أداة الاستبيان لأنها من أكثر الأدوات استخداماً في جمع بيانات المسوح الاجتماعية. وهي الأداة المناسبة لجمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات لتوصيف الدور الفعلي للجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية والتعرف على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية ومن ثم الوصول إلى مقترحات تحد من تلك المعوقات التي تواجه الجمعيات من وجهة نظر الإداريين والأخصائيين الاجتماعيين، لذلك كانت أداة الاستبيان هي الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة بشكل تام.
وصف الأداة.

تم الاعتماد في تصميم أداة الاستبيان للدراسة الحالية على الخطوات العلمية المتعارف عليها في هذا الشأن وذلك وفقاً للخطوات التالية:

- الاطلاع على التراث النظري.
 - الاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.
 - الاستفادة من خبرات العاملين في الجمعيات الأهلية.
- وقد أفادت هذه المرحلة في تحديد أبعاد الاستمارة وفقاً لأهداف الدراسة حيث تحددت فيما يلي:

أولاً: البيانات الأولية اللازمة للدراسة تشتمل على الجنس والعمر، الحالة الاجتماعية، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، الدخل الشهري.
ثانياً: معرفة مدى إسهام الجمعيات الأهلية في تشجيع الأسر على تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ، والحصول على بيانات أكثر تفصيلاً حول تقديم الدعم المادي للأسر المنتجة وتشجيعها على منتجاتهم بالإضافة إلى تقديم الدورات الخاصة بالادخار والميزانية للأسر وكذلك الدورات التطويرية المقدمة للأخصائيين.
ثالثاً: التعرف على المعوقات التي تحد الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الخاطئ لدى الأسر.

رابعاً: المعوقات الراجعة إلى الجمعيات الأهلية.
خامساً: المعوقات الراجعة إلى الأسر ذات الاستهلاك الخاطئ.
سادساً: المعوقات الراجعة إلى الأخصائيين الاجتماعيين.
سابعاً: الخروج بمقترحات للحد من المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية

صدق وثبات الأداة.

أ- الصدق المنطقي:

ولتحقيق هذا النوع من الصدق قامت الباحثة بالتالي:

- قامت الباحثة بالاطلاع على الأدبيات النظرية التي تناولت السلوك الاستهلاكي الخاطئ.

- قامت الباحثة بالاطلاع على الدراسات العربية والاجنبية التي اهتمت بإسهامات الجمعيات الاهلية والدراسات التي اهتمت بتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.

- الاطلاع على بعض المقاييس والاستبيانات التي تضمنت متغير الجمعيات الاهلية ومتغير السلوك الاستهلاكي الخاطئ.

ب - الصدق الظاهري " صدق المحكمين":

تم عرض الاستبيان في صورته الأولية بما يحتويه من أبعاد وعبارات مرتبطة بكل متغير من المتغيرات على عدد (3) محكمين من أعضاء هيئة التدريس من (جامعة أم القرى - جامعة الملك عبد العزيز).

حيث طُلب منهم قراءة العبارات والحكم على صلاحية كل عبارة من حيث:

أ - ارتباط العبارة بالبعد المراد قياسه.

ب - سلامة الصياغة اللغوية للعبارة.

ج - ارتباط العبارة بمضمون وهدف الاستبيان.

د - إضافة عبارات تناسب أي بعد من أبعاد الاستبيان أو حذف بعض العبارات غير المرتبطة بالاستبيان.

وفي ضوء هذا التحكيم وصلت نسبة الاتفاق إلى (80%) هي الأساس في الحكم على عبارات كل بعد من الأبعاد، وتم استبعاد العبارات التي لم تصل نسبة الاتفاق بين السادة المحكمين عليها عن أقل من (80%).

حيث كانت عبارات المقياس في الصورة الأولية (70) عبارة حيث تم حذف (11) عبارة وإضافة (6) عبارات حيث أصبح الاستبيان (65) عبارة في صورته النهائية وأيضاً التعديل في صياغة بعد العبارات وقد تضمنت الأبعاد التالية:

1-البيانات الأولية: تضمنت (7) اسئلة.

2-البعد الاول: وتتضمن على (13) عبارة "وهي طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

3-البعد الثاني: وتتضمن على (24) عبارة وهي " المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية".

4- البعد الثالث: وتتضمن على (28) عبارة وهي " مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية".

ج- صدق المحتوى: معنى صدق المحتوى مدى تمثيل بنود الأداة للمحتوى المراد قياسه.

وللتحقق من صدق محتوى الاداة تم حساب معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين أبعاد

الاستبيان بعضها ببعض وارتباطها بالمجموع الكلي، وكذلك حساب معامل الارتباط

بيرسون للعلاقة بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمؤشر الذي تنتمي إليه، والعلاقة

بين درجة كل مؤشر والدرجة الكلية للأداة.

جدول (3-1)

المصفوفة الارتباطية بين أبعاد الاستبيان إسهامات الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية والمجموع الكلي

المجموع الكلي	الابعاد
0.899**	البعد الأول
0.903**	البعد الثاني
0.945**	البعد الثالث

**** تدل على أن معامل الارتباط دال عند مستوى (0.05)**

يتضح من الجدول السابق ارتباط أبعاد الاستبيان ببعضها البعض بمستوى دلالة (0.05). وهذا يؤكد أن الاداة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

ثبات الأداة.

تعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات إعداد أداة البحث حيث تدل على ثبات الاداة والغرض من إعداده ليقاس ما وضع من أجله على نفس العينة وفي ظروف مختلفة، وإعطاء نفس النتائج، ومن أهم الوسائل الاحصائية:

١ - معامل الفا كرونباخ:

تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى الأداة بالكامل وعلى مستوى الأبعاد، والجدول التالي يبين معامل الثبات لأداة الدراسة وإبعادها:

جدول (2-3)

معامل ثبات الاستبيان باستخدام معامل الفا كرونباخ

م	الأبعاد	معامل الفا كرونباخ
1	البعد الأول	0.913
2	البعد الثاني	0.884
3	البعد الثالث	0,897
4	الاستبيان ككل	0.916

من واقع نتائج المعاملات الاحصائية بالجدول السابق يتضح أن معامل ثبات الفا كرونباخ بلغ (0,916)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

٢ - معامل التجزئة النصفية لجتمان:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة أيضا من خلال استخدام معامل التجزئة النصفية ويوضح الجدول رقم (3) قيم معاملات التجزئة النصفية لكل بعد من أبعاد الاستبانة والأداة ككل.

جدول (3-3)

معامل ثبات الاستبيان باستخدام معامل التجزئة النصفية لجتمان

م	الأبعاد	معامل التجزئة النصفية لجتمان
1	البعد الأول	0.761
2	البعد الثاني	0.903
3	البعد الثالث	0.753
4	الاستبيان ككل	0.806

يتضح من الجدول رقم (4) أن معامل ثبات التجزئة النصفية لجتمان بلغ (0,806) وبناء على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي:

2- الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

١ - التكرارات والنسبة المئوية واستخدام الوسط المرجح والوزن المرجح والقوة النسبية والمتوسطات الحسابية المرجحة..

٢ - وتم استخدام حساب معامل الارتباط بيرسون واستخدام معامل ألفا كرونباخ.

٣ - تم استخدام معامل التجزئة النصفية.

مجالات الدراسة:

المجال البشري: يتمثل الحد البشري في هذا الدراسة على الحصر الشامل للإداريين والاختصاصيين الاجتماعيين العاملين في الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الدراسة.

عينة الدراسة:

تم إجراء الدراسة الميدانية على الجمعيات الأهلية التابعة لمنطقة مكة المكرمة حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة (155) جمعية أهلية وتم اختيار أربع جمعيات منهم أربع جمعيات فقط يعتبر مجال الدراسة من مجالات نشاطها وهي: (جمعية المودة للتنمية الأسرية، جمعية التنمية الأسرية برابغ، جمعية البر الخيرية، جمعية نماء) حيث تم اختيارها ونظراً لمحدودية مجتمع الدراسة قامت الدراسة الحالية بإتباع أسلوب الحصر الشامل للإداريين والاختصاصيين الاجتماعيين في الجمعيات الأهلية وعددهم الكلي (100)، حيث بلغ عدد الإداريين في الجمعيات الأهلية (49) إداري، وعدد (51) أخصائي اجتماعي بالجمعيات الأهلية

المجال الزمني: تمت الدراسة التطبيقية وجمع البيانات عن طريق الاستبانة في الفترة من 1441/6/4 هـ الى 1441/9/15 هـ.

عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولاً: عرض نتائج خصائص عينة الدراسة.
فيما يلي النتائج الخاصة بوصف البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة:
1- الجنس:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس:

جدول رقم (1)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس (ن = 100)

م	المعاملات الإحصائية الجنس	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	ذكر	49	49%	2
2	انثى	51	51%	1
	المجموع	100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للنوع (ذكر) (49) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (49 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للنوع (أنثى) (51) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (51 %) من إجمالي أفراد عينة البحث. وهذا يدل أن هناك تكافؤ بين عينة الدراسة من الذكور والإناث في النسبة المئوية.

2- العمر:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر:

جدول رقم (2)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر (ن = 100)

م	المعاملات الإحصائية العمر	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	من 22 إلى 27 سنة	22	22%	3
2	من 28 سنة إلى 33 سنة	32	32%	1
3	من 34 سنة إلى 39 سنة	21	21%	4
4	40 سنة فأكثر	25	25%	2
	المجموع	100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر (من سنة 22 إلى سنة 27) بالترتيب الثالث عدد (22) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (22 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر (من سنة 28 إلى سنة 33) بالترتيب الأول عدد (32) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (32 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر (من سنة 34 إلى سنة 39) بالترتيب الرابع عدد (21) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (21 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر (من سنة 40 فأكثر) بالترتيب الثاني عدد (25) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (25 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة

3- الحالة الاجتماعية:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

جدول (3)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية (ن = 100)

م	المعاملات الإحصائية الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	أعزب/ أعزباء	26	26%	2
2	متزوج/متزوجة	71	71%	1
3	مطلق/ مطلقة	1	1%	4
4	أرمل /أرملة	2	2%	3
	المجموع	100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للحالة (أعزب/عزباء) بالترتيب الثاني عدد (26) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (26 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للحالة (متزوج/ة) بالترتيب الأول عدد (71) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (71 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للحالة (مطلق/ة) بالترتيب الرابع عدد (1) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (1 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للحالة (أرمل/ة) بالترتيب الثالث عدد (2) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (2 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. وهذا يدل أن الغالبية العظمى من عينة البحث وفقاً للحالة الاجتماعية متزوج أو متزوجة.

4-التخصص العلمي:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي:

جدول (4)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التخصص العلمي.

م	المعاملات الإحصائية التخصص العلمي	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	علم نفس	2	2%	4
2	علم اجتماع	16	16%	3
3	الخدمة الاجتماعية	51	51%	1
4	اخرى تذكر (تخصصات مختلفة)	31	31%	2
	المجموع	100	100%	

-يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لتخصص علم النفس بالترتيب الرابع عدد (2) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (2%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لتخصص علم اجتماع بالترتيب الثالث عدد (16) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (16%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لتخصص الخدمة الاجتماعية بالترتيب الاول عدد (51) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (51%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً لذكر تخصصات مختلفة بالترتيب الثاني عدد (31) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (31%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
ويشير ذلك أن الغالبية العظمى من المبحوثين متخصصين في الخدمة الاجتماعية. مما يدل على إلى اهتمام الجمعيات الأهلية للتركيز على توظيف المتخصصين في مواجهة مشكلات الأسر.

المسمى الوظيفي:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي:

جدول (5)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي ن = 100

م	المعاملات الإحصائية المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	اداري	49	49%	2
2	اخصائي اجتماعي	51	51%	1
	المجموع	100	100%	

-يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للمسمى الوظيفي "إداري" بالترتيب الثاني عدد (49) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (49%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للمسمى الوظيفي " اخصائي اجتماعي" بالترتيب الاول عدد (51) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (51%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

6- الدخل الشهري بالريال السعودي:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري بالريال السعودي:

جدول (6)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري بالريال السعودي ن = 100

م	الدخل الشهري بالريال السعودي	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	أقل من 3000 ريال		28	28%	2
2	من 3000 لـ أقل من 7000 ريال		37	37%	1
3	من 8000 لـ أقل من 12000 ريال		16	16%	4
4	12000 فأكثر		19	19%	3
	المجموع		100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة راتب " أقل من 3000 ريال " بالترتيب الثاني عدد (28) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (28 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة راتب " من 3000 لـ أقل من 7000 ريال " بالترتيب الأول عدد (37) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (37 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة راتب " من 8000 لـ أقل من 12000 ريال " بالترتيب الرابع عدد (16) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (16 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة راتب " 12000 فأكثر " بالترتيب الثالث عدد (19) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (19 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

7- عدد سنوات الخبرة:

يوضح الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة:

جدول (7)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة ن = 100

م	عدد سنوات الخبرة	المعاملات الإحصائية	التكرار	النسبة %	الترتيب
1	أقل من سنة		5	5%	5
2	من سنة لأقل من 3 سنوات		27	27%	2
3	من 4 لأقل من 7 سنوات		14	14%	4
4	من 8 لأقل من 11 سنوات		18	18%	3
5	من 12 سنة فأكثر		36	36%	1
	المجموع		100	100%	

- يتضح من الجدول السابق أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة حيث يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " أقل من سنة " بالترتيب الخامس عدد (5) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (5 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " من سنة لأقل من 3سنوات " بالترتيب الثاني عدد (27) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (27 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " من 4 لأقل من 7سنوات " بالترتيب الرابع عدد (14) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (14 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " من 8 لأقل من 11سنوات " بالترتيب الثالث عدد (18) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (18 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.
- يبلغ عدد الأفراد في عينة الدراسة خبرة " من 12 سنة فأكثر " بالترتيب الأول عدد (36) فرداً بنسبة مئوية مقدارها (36 %) من إجمالي أفراد عينة الدراسة. وهذا يدل على أن الغالبية العظمى يتوفر لديهم خبرات عالية.

ثانياً: الإجابة على تساؤلات الدراسة.

1/ ما طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟

جدول (8)

يوضح طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية " ن = 100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	التكرار المرجح	الوسط المرجح	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
1	تشجع الأسر على أن يكون لها دور في مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ	52	35	13	239	2.39	79.7	79.7%	4
2	تساهم الجمعية في تقديم برامج مختلفة لزيادة الوعي بخطورة مشكلة الاستهلاك الخاطئ	51	31	18	233	2.33	77,7	77.7%	7
3	تقوم الجمعية بالحملات الاعلامية لنشر الوعي داخل المجتمع بأهمية القضاء على الاستهلاك الخاطئ	51	29	20	231	2.31	77	77%	8
4	تقيم الجمعية المعارض لتبصير الأسر بأهمية الاستهلاك الواعي	58	18	24	234	2.34	78	78%	6
5	تنظم الجمعية مؤتمرات مع جمعيات أخرى للحد من الاستهلاك الخاطئ	45	32	23	222	2.22	74	74%	12
6	تتابع الجمعية التقارير الدورية التي ترصد مدى الاستهلاك الخاطئ	43	37	20	223	2.23	74.3	74.3%	11
7	تقوم الجمعية بتصميم لوحات ارشادية لمواجهة الاستهلاك الخاطئ	48	30	22	226	2.26	75.3	75.3%	9
8	تشجع الجمعية بعرض منتجات الاسر المنتجة كبديل للمنتجات المستوردة	53	29	18	235	2.35	78.3	78.3%	5

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق إلى حد ما	لا أوافق ك	الترتيب
		ك	ك	ك	
9	تقدم الجمعية الدعم المادي للأسر المنتجة	55	36	9	2
10	تحرص الجمعية على اجراء الجلسات الجماعية لسماع اراء الأسر حول الاستهلاك الخاطئ	44	36	20	10
11	تقدم الجمعية دورات للتوعية بأهمية الادخار	54	33	13	3
12	تقدم الجمعية دورات للتوعية بكيفية ادارة ميزانية الأسرة	59	31	10	1
13	تحرص الجمعية على تقديم الدورات التطويرية للأخصائيين عن الاستهلاك الخاطئ	46	32	22	10 مكرر

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	232.8	2,33	1009	3027	%77.6
					متوسطة

يوضح الجدول السابق: طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية:

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة (77.6%) ومتوسط المرجح (232.8) وتعد هذه النسبة متوسطة طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات المؤشر الخاصة باستمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1- في الترتيب الأول جاءت عبارة (12) "تقدم الجمعية دورات للتوعية بكيفية إدارة ميزانية الأسرة بقوة نسبية (83%) ووسط مرجح (2.49). وتشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تهتم بتقديم دورات لتوعية الأسر نحو إدارة الميزانية، مما يساهم بشكل كبير في الوصول إلى تحقيق الهدف الذي تسعى الجمعيات الأهلية إليه.

2- في الترتيب الثاني جاءت عبارة (9) "تقدم الجمعية الدعم المادي للأسر المنتجة" بقوة نسبية (82%) ووسط مرجح (2.46). تشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تقدم الدعم المادي للأسر المنتجة، مما يساعدها على ارتفاع دخلها والسعي إلى أن تصبح الأسر السعودية أسر منتجة أكثر من كونها أسر مستهلكة.

3- في الترتيب الثالث جاءت عبارة (11) "تقدم الجمعية دورات للتوعية بأهمية الادخار" بقوة نسبية (80.3%) ووسط مرجح (2.41). تشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تركز على تقديم الدورات للأسر لتبصيرهم بأهمية الادخار وترشيد الاستهلاك مما يساهم بشكل فعال لتقليل الاستهلاك الخاطئ لدى الأسر.

٤ - في الترتيب الحادي عشر جاءت عبارة " (6) "تتابع الجمعية التقارير الدورية التي ترصد مدى الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (74.3%) ووسط مرجح (2.23). تشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تهتم بمتابعة التقارير الدورية التي ترصد مدى الاستهلاك الخاطئ، نظراً لأهمية تلك التقارير التي تساعد الجمعيات لمعرفة مستوى الاستهلاك الخاطئ الشائع بالمجتمع.

٥ - في الترتيب الثاني عشر جاءت عبارة " (5) "تنظم الجمعية مؤتمرات مع جمعيات أخرى للحد من الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (74%) ووسط مرجح (2.22). وتشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية تهتم بتنظيم مؤتمرات مع جمعيات أخرى للحد من الاستهلاك الخاطئ، لما لهذه المؤتمرات من فوائد جيدة من خلال اكتساب خبرات الآخرين لمواجهة تلك المشكلة.

2- المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

أ- معوقات مرتبطة بالجمعية؟

جدول (9)

يوضح المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

(معوقات مرتبطة بالجمعية) " ن=100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	التكرار المرجح	الوسط المرجح	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
1	نقص الموارد والإمكانيات الفنية اللازمة بالجمعية	63	31	6	257	2.57	85.7	85.7%	2
2	الجمعية لا تعطي مشكلة الاستهلاك الاهتمام الكافي	37	45	18	219	2.19	73	73%	6
3	ضعف الدور التنسيقي للجمعية مع الجمعيات الأخرى عن السلوك الاستهلاكي الخاطئ	50	45	5	245	2.45	81.7	81.7%	4
4	نقص الاختصاصيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ	60	33	7	253	2.53	84.3	84.3%	3
5	قصور الميزانية لدى الجمعية	57	29	14	243	2.43	81	81%	5
6	عدم اقتناع العاملين بالجمعية بأهمية المشكلة	61	33	16	265	2.65	88.3	88.3%	1
7	قد تكون الجمعية حديثة الانشاء	40	37	23	217	2.17	72.3	72.3%	7

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	242.7	2.43	566.3	1699	80.9 قوية

يوضح الجدول السابق : المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (معوقات مرتبطة بالجمعية):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة (80.9%) ومتوسط المرجح (242.7) وتعد هذه النسبة قوية وطبقا للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات المؤشر في استمارة الاستبيان وجاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1-في الترتيب الأول جاءت عبارة (6) "عدم اقتناع العاملين بالجمعية بأهمية المشكلة بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). وتشير هذه النتيجة بأن عدم اقتناع العاملين في الجمعيات الأهلية بأهمية المشكلة يساهم في زيادة الاستهلاك الخاطئ لدى الأسر ويعيق من دور الجمعيات الأهلية في منطقة مكة المكرمة.

2-في الترتيب الثاني جاءت عبارة (1) "نقص الموارد والامكانيات الفنية اللازمة بالجمعية" بقوة نسبية (85.7%) ووسط مرجح (2.57). تشير هذه النتيجة بأن نقص الموارد والامكانيات الفنية اللازمة بالجمعية يقلل من تقديم خدمات وأنشطة الجمعية مما يعيق إسهام الجمعيات الأهلية في منطقة مكة المكرمة.

3-في الترتيب الثالث جاءت عبارة (4) "نقص الاختصاصيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة نسبية (84.3%) ووسط مرجح (2.53). تشير هذه النتيجة بأن نقص الاختصاصيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ يجعل الاختصاصيين غير قادرين على استخدام أفضل التكنيكيات والاستراتيجيات المناسبة لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ وبذلك يعيق الجمعيات الأهلية على مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

5--في الترتيب السادس جاءت عبارة (5) "الجمعية لا تعطي مشكلة الاستهلاك الاهتمام الكافي" بقوة نسبية (73%) ووسط مرجح (2.19). تشير هذه النتيجة إلى أن الجمعيات الأهلية تعطي اهتمام إلى حد ما بمشكلة الاستهلاك الخاطئ، مما جعل المبحوثين لا يوافقون عليه بشدة.

6-في الترتيب السابع جاءت عبارة (7) "قد تكون الجمعية حديثة الانشاء" بقوة نسبية (72.3%) ووسط مرجح (2.17). تشير هذه النتيجة بأن الجمعيات الأهلية حديثة الانشاء تعاني من قصور سواء بالاختصاصيين أو الإمكانيات المادية ويصبح هناك قلة في البرامج والخدمات المتنوعة لمواجهة مشكلات الاستهلاك الخاطئ، مما يعيق الجمعيات الأهلية في الحد من تلك المشكلة.

ب- معوقات مرتبطة بالأسر:

جدول (10)

يوضح المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

(معوقات مرتبطة بالأسر). " ن=100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	الترتيب	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)
1	عدم وجود الرغبة لدى الأسر لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ	58	42	0	3	86	86%
2	عدم تقبل الأسرة للعاملين بالجمعية	36	48	16	8	73.3	73.3%
3	انتشار العادات التفاخرية بين الأسر	67	30	3	2	88	88%
4	التعارض بين أوقات حملات التوعية وأوقات فراغ الأسرة	40	53	7	7	77.7	77.7%
5	سيطرة الاعتقادات الخاطئة لدى الأسرة مثل (اسرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب)	69	27	4	1	88.3	88.3%
6	ارتفاع دخل الأسرة يساعد على الاستهلاك الخاطئ	64	22	14	5	83.3	83.3%
7	عدم اعتراف الأسرة بأن لديها سلوك خاطئ	66	33	1	1مكرر	88.3	88.3%
8	اعتقاد الأسرة ان الإسراف يعطيها مزيد من الوضع الاجتماعي بالمجتمع	62	32	6	4	85.3	85.3%
9	اعتقاد الأسر ان برامج الجمعية لا تقدم لهم الجديد	53	39	8	6	81.7	81.7%

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	250.7	2.51	751.9	2256	83.6% قوية

يوضح الجدول السابق : المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (معوقات مرتبطة بالأسر):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة (83.6%) ومتوسط المرجح (250.7) وتعد هذه النسبة قوية طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات استمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1- في الترتيب الأول جاءت عبارات (5-7) "سيطرة الاعتقادات الخاطئة لدى الأسرة مثل (اسرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب) " عدم اعتراف الأسرة بأن لديها سلوك خاطئ" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). وتشير هذه النتيجة بأن سيطرة العادات والتقاليد وعدم اعتراف الأسر بخطأ هذا السلوك يقلل من تعاونها مع الأخصائيين الاجتماعيين مما يعوق دور الجمعيات الأهلية لتعديل تلك السلوكيات الخاطئة.

2- في الترتيب الثاني جاءت عبارة (3) "انتشار العادات التفاخرية بين الأسر" بقوة نسبية (88%) ووسط مرجح (2.64). وتشير هذه النتيجة بأن انتشار العادات التفاخرية بين الأسر بشكل كبير يقلل من محاولة أفراد المجتمع الإقناع بما يقدمه الأخصائي الاجتماعي من برامج ومعلومات حول خطورة الاستهلاك الخاطئ، وهذا يعيق الجمعيات الأهلية على دورها نحو مواجهة الاستهلاك الخاطئ.

3- في الترتيب الثالث جاءت عبارة (4) "عدم وجود الرغبة لدى الأسر لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (86%) ووسط مرجح (2.58). وتشير هذه النتيجة بأن عدم رغبة الأسر في مواجهة الاستهلاك الخاطئ يقلل من نجاح تلك البرامج والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية ويؤدي إلى إعاقة العمل ككل.

4- في الترتيب السابع جاءت عبارة (4) "التعارض بين أوقات حملات التوعية وأوقات فراغ الأسرة" وبقوة نسبية (77.7%) ووسط مرجح (2.33). تشير هذه النتيجة بأن التعارض بين أوقات حملات التوعية وأوقات فراغ الأسر مهم لذلك من الأفضل اختيار الأوقات المناسبة مع الأسر المستهلكة حتى لا يعيق دور الجمعيات الأهلية.

5- في الترتيب الثامن جاءت عبارة (2) "عدم تقبل الأسرة للعاملين بالجمعية" وبقوة نسبية (73.7%) ووسط مرجح (2.20). تشير هذه النتيجة بأن عدم تقبل الأسرة للعاملين بالجمعية يؤدي إلى إعاقة دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

ج- معوقات مرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين:

جدول (11)

يوضح المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
(معوقات مرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين). " ن=100

الترتيب	القوة النسبية (%)	الوزن المرجح	الوسط المرجح	التكرار المرجح	لا أوافق ك	أوافق إلى حد ما ك	أوافق بشدة ك	العبارة	م
1	88.3%	88.3	2.65	265	5	25	70	عدم توفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعية	1
5	81.3%	81.3	2.44	244	7	42	51	عدم اطلاع الأخصائيين الاجتماعيين لكل ما هو جديد	2
8	75.7%	75.7	2.27	227	14	45	41	عدم رضا الأخصائيين الاجتماعيين عن عملهم	3
2	84.3%	84.3	2.53	253	4	39	57	قلة الحوافز المادية المخصصة للأخصائيين العاملين بالجمعية	4
3	85%	85	2.55	255	8	29	63	كثرة الضغوط الملقاة على عاتق الأخصائي الاجتماعي	5
4	82.3%	82.3	2.47	247	8	37	55	ضعف الأعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين	6
7	77.7%	77.7	2.33	233	15	37	48	عدم تفهم الأخصائي الاجتماعي لخطورة مشكلة الاستهلاك الخاطئ	7
6	80%	80	2.40	240	17	26	57	عدم تفهم إدارة الجمعية لدور الأخصائيين الاجتماعيين بها	8

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الأوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	245.5	2.46	654.6	1964	81.8% قوية

يوضح الجدول السابق : المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (معوقات مرتبطة بالأخصائيين):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة 81.8% ومتوسط المرجح (245.5) وتعد هذه النسبة قوية طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات استمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1-في الترتيب الأول جاءت عبارة (1) "عدم توفر العدد الكافي من الاخصائيين الاجتماعيين بالجمعية" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). تشير هذه النتيجة بأن عدم توفر عدد كافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية يعيق بشكل كبير للهدف الأساسي الذي تسعى له الجمعيات الأهلية في منطقة مكة المكرمة.

2-في الترتيب الثاني جاءت عبارة (4) "قلة الحوافز المادية المخصصة للأخصائيين العاملين بالجمعية" بقوة نسبية (84.3%) ووسط مرجح (2.53). تشير هذه النتيجة بأن قلة الحوافز المادية للأخصائيين الاجتماعيين تقلل من دافعيتهم نحو العمل وتعيق من أدائهم في الجمعيات الأهلية.

3-في الترتيب الثالث جاءت عبارة (5) "كثرة الضغوط الملقاة على عاتق الاخصائي الاجتماعي" بقوة نسبية (85%) ووسط مرجح (2.55). تشير هذه النتيجة بأن كثرة الضغوط الملقاة على الأخصائيين تقلل من دوره الفعلي نحو المشكلات الأسرية وخاصة بالمرتبطة بالاستهلاك الخاطئ، ويؤدي ذلك إلى إعاقة الجمعيات الأهلية للحد من مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

4-في الترتيب السابع جاءت عبارة (7) "عدم تفهم الاخصائي الاجتماعي لخطورة مشكلة الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (77.7%) ووسط مرجح (2.33). تشير هذه النتيجة بأن الأخصائي الاجتماعي لديه فهم متوسط إلى حد ما لخطورة المشكلة مما يقلل في إعاقة دور الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة نحو تحقيق هدفها تجاه مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

5-في الترتيب الثامن جاءت عبارة (3) "عدم رضا الأخصائيين الاجتماعيين عن عملهم" وبقوة نسبية (75.7%) ووسط مرجح (2.27). تشير هذه النتيجة بأن الأخصائيين الاجتماعيين لديهم رضا كافي عن عملهم لذلك لم تحصل هذه العبارة على درجة عالية من الموافقة من خلال المبحوثين.

- ما مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟
أ- مقترحات التغلب على المعوقات المرتبطة بالجمعية:

جدول (12)

يوضح مقترحات التغلب على المعوقات المرتبطة بالجمعية " ن=100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	التكرار المرجح	الوسط المرجح	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
1	زيادة الموارد والامكانات المادية بالجمعية	81	17	2	279	2.79	93	%93	8
2	اعطاء هذه المشكلة الاولوية عند التعامل مع مشاكل المجتمع	83	16	1	282	2.82	94	%94	6
3	التنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى لتقديم الاستشارات بخصوص تلك المشكلة	91	9	0	291	2.91	97	%97	1
4	توفير اخصائيين مؤهلين للتعامل مع هذه المشكلة	85	15	0	285	2.85	95	%95	4
5	تخصيص ميزانية للتعامل مع تلك المشكلة	77	23	0	277	2.77	92.3	%92.3	9
6	عمل دورات داخلية للعاملين بالجمعية لإقناعهم بخطورة مشكلة سوء الاستهلاك	81	18	1	280	2.80	93.3	%93.3	7
7	عمل دورات تدريبية للمقبلين على الزواج تدور حول الاستهلاك الجيد	84	15	1	283	2.83	94.3	%94.3	5
8	عمل دورات تدريبية للأسر عن الادخار المالي	89	9	2	287	2.87	95.6	%95.6	3
9	القيام بالحملات الاعلامية تتناسب مع طبيعة الاسر لنشر الوعي بخطورة الاستهلاك الخاطئ	84	15	1	283	2.83	94.3	%94.3	5 مكرر
10	الاستعانة بفريق من الخبرات في مختلف التخصصات عند التعامل مع مشكلة السلوك الاستهلاكي الخاطئ	88	12	0	288	2.88	96	%96	2

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	288	288.1	672.6	2017	96% قوية جداً

يوضح الجدول السابق: مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الأسر في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (مقترحات مرتبطة بالأسر):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة 96% ومتوسط المرجح (288) وتعد هذه النسبة قوية جداً طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات المؤشر في استمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1- في الترتيب الأول جاءت عبارة (4) " تعديل الافكار والمعتقدات الخاطئة لدى الأسرة عن الاستهلاك الخاطئ. وبقوة نسبية (98.3%) ووسط مرجح (2.95).

2- في الترتيب الثاني جاءت عبارات (1 - 7) "توعية الأسر بمخاطر الاستهلاك الخاطئ" توضيح اضرار الاستهلاك التقاخي لأفراد الأسرة" بقوة نسبية (98%) ووسط مرجح (2.94).

3- في الترتيب الثالث جاءت عبارة (3) "تقوية العلاقة بين الاسر والاختصاصيين بالجمعية" بقوة نسبية (96.3%) ووسط مرجح (2.89).

- ما مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية؟
أ- مقترحات التغلب على المعوقات المرتبطة بالجمعية:

جدول (13)

يوضح مقترحات التغلب على المعوقات المرتبطة بالجمعية " ن=100

م	العبارة	أوافق بشدة ك	أوافق إلى حد ما ك	لا أوافق ك	التكرار المرجح	الوسط المرجح	الوزن المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
1	يجب ان يتوفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعية	89	9	2	287	2.87	95.6	95.6%	3
2	توفير دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول كيفية تعديل السلوك الخاطئ عند الأسر	89	11	0	289	2.89	96.3	96.3%	1
3	إيجاد الية الاتصال الدائم بين الاخصائيين الاجتماعيين والأكاديمي في مجال الخدمة الاجتماعية	78	18	4	274	2.74	91.3	91.3%	9
4	مواجهة العادات والتقاليد التي تشجع الاسر على الاستهلاك الخاط	89	10	1	288	2.88	96	96%	2
5	تخصيص مزيد من الحوافز المادية للأخصائيين	76	24	0	276	2.76	92	92%	8
6	تنمية وعي الأخصائيين بأهمية المشكلة ودورهم في مواجهتها	89	11	0	289	2.89	96.3	96.3%	1 مكرر
7	تحسين علاقات الاخصائيين بإدارة الجمعية	86	14	0	286	2.86	95.3	95.3%	4
8	ايجاد التعاون بين الاخصائي الاجتماعي والجهات المعنية بالاستهلاك الخاطئ	84	16	0	284	2.84	94.6	94.6%	6
9	حرص الأخصائيين على تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية عند تعاملهم مع الاسر	89	11	0	289	2.89	96.3	96.3%	1 مكرر
10	عدم تكليف الاخصائيين بالأعمال الإدارية	85	15	0	285	2.85	95	95%	5
11	قيام الاخصائي الاجتماعي بإعداد برامج تساعد الجمعية في مواج الاستهلاك الخاطئ	82	18	0	282	2.82	94	94%	7

المؤشر ككل	المتوسط المرجح	الوسط المرجح	مجموع الاوزان المرجحة	مجموع التكرارات المرجحة	القوة النسبية (%)
	284.4	2.84	1042.7	3129	94.8 قوية جداً

يوضح الجدول السابق : مقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الاخصائيين الاجتماعيين في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. (المقترحات المرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين):

وجاءت القوة النسبية لهذا البعد بنسبة 94.8% ومتوسط المرجح (284.4) وتعد هذه النسبة قوية جداً طبقاً للقوة النسبية التي حصلت عليها عبارات استمارة الاستبيان نجد أنه جاء ترتيب العبارات على النحو التالي:

1-في الترتيب الأول جاءت عبارات (2-6-9) "توفير دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول كيفية تعديل السلوك الخاطئ عند الأسر "تنمية وعي الأخصائيين بأهمية المشكلة ودورهم في مواجهتها "حرص الأخصائيين على تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية عند تعاملهم مع الأسر" بقوة نسبية (96.3%) ووسط مرجح (2.89).

2-في الترتيب الثاني جاءت عبارة (4) "مواجهة العادات والتقاليد التي تشجع الأسر على الاستهلاك الخاطئ " بقوة نسبية (96%) ووسط مرجح (2.88).

3-في الترتيب الثالث جاءت عبارة (1) "يجب أن يتوفر العدد الكافي من الاخصائيين الاجتماعيين بالجمعية" بقوة نسبية (95.6%) ووسط مرجح (2.87).

4-في الترتيب الثامن جاءت عبارة (5) "تخصيص مزيد من الحوافز المادية للأخصائيين" بقوة نسبية (92%) ووسط مرجح (2.76).

5-في الترتيب التاسع جاءت عبارة (3) " إيجاد آلية الاتصال الدائم بين الأخصائيين الاجتماعيين والأكاديميين في مجال الخدمة الاجتماعية " بقوة نسبية (91.3%) ووسط مرجح (2.74).

مناقشة نتائج الدراسة.

بعد تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية تم التوصل إلى النتائج التالية:
النتائج المرتبطة بطبيعة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

يتضح من خلال استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تساهم في تعديل السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية، حيث حصلت هذه العبارات على أعلى نسبة، في الترتيب الأول عبارة "تقدم الجمعية دورات للتوعية بكيفية إدارة ميزانية الأسرة بقوة نسبية (83%) ووسط مرجح (2.49). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "تقدم الجمعية الدعم المادي للأسر المنتجة" بقوة نسبية (82%) ووسط مرجح (2.46). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "تقدم الجمعية دورات للتوعية بأهمية الادخار".

وهذا يشير إلى وجود اهتمام ودور حيوي من الجمعيات الأهلية من خلال تقديم البرامج المختصة بتوعية الأسر نحو كيفية إدارة الميزانية وأهمية الادخار وخطورة الاستهلاك الخاطئ، وقد تختلف هذه النتيجة مع دراسة (عبد الرحيم) التي ترى ضمن نتائجها "قلة اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بثقافة ترشيد الاستهلاك"، بينما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Kumar,et.al) التي ترى أن المنظمات غير الحكومية لها دور فعال من خلال تثقيف المستهلكين بحقوقهم الاستهلاكية ونشر الاهتمام لديهم بالجانب الاستهلاكي لخلق مجتمع صحي،

النتائج المرتبطة بالمعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية. أ-معوقات مرتبطة بالجمعية:

يتضح من خلال نتائج استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات المرتبطة بالجمعية التي تعوق الجمعيات الأهلية نحو تعديل السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية والتي تتمثل في: - في الترتيب الأول جاءت عبارة "عدم اقتناع العاملين بالجمعية بأهمية المشكلة" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65) وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "نقص الموارد والامكانيات الفنية اللازمة بالجمعية" بقوة نسبية (85.7%) ووسط مرجح (2.57). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "نقص الاختصاصيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة نسبية (84.3%) ووسط مرجح (2.53). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "ضعف الدور التنسيقي للجمعية مع الجمعيات الأخرى عن السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة نسبية (81.7%) ووسط مرجح (2.45). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "قصور الميزانية لدى الجمعية" بقوة نسبية (81%) ووسط مرجح (2.43).

تتفق تلك النتائج مع دراسة (النعناعي) التي توصلت إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين المستدام للأسر الفقيرة وهي ضعف إمكانيات وموارد الجمعيات الأهلية وعدم توفر القوة البشرية الكفاء. ودراسة (الهدلول) التي تؤكد أن أهم المعوقات التي تحد من مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المستدامة في منطقة الرياض تتمثل في ندرة الموارد المالية للجمعيات الأهلية. ودراسة (علي) التي ترى أن الجمعيات الأهلية يواجهها ندرة في الموارد المالية.

ب-معوقات مرتبطة بالأسر:

يتضح من خلال نتائج استجابات المبحوثين أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات المرتبطة بالأسر التي تعوق الجمعيات الأهلية نحو تعديل السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية والتي تتمثل في: -

في الترتيب الأول جاءت عبارات "سيطرة الاعتقادات الخاطئة لدى الأسرة مثل (اسرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب) و"عدم اعتراف الأسرة بأن لديها سلوك خاطئ" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "انتشار العادات التفاحرية بين الأسر" بقوة نسبية (88%) ووسط مرجح (2.64). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "عدم وجود الرغبة لدى الأسر لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (86%) ووسط مرجح (2.58). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "اعتقاد الأسرة ان الإسراف يعطيها مزيد من الوضع الاجتماعي بالمجتمع" بقوة نسبية (85.3%) ووسط مرجح (2.56). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة (6) "ارتفاع دخل الأسرة يساعد على السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة نسبية (83.3%) ووسط مرجح (2.50). حيث تتفق هذه النتائج مع دراسة (أحمد زايد) التي توضح من أهم نتائجها بأنه ينفق أفراد الدراسة جزء كبير من دخلهم على امتلاك السيارات وصيانتها. حيث امتلاك السيارات الثمينة من أهم السلع التي تضيف مكانة على الشخص من وجهة نظر قطاع كبير من أفراد عينة الدراسة،

ج-معوقات مرتبطة بالأخصائيين الاجتماعيين:

يتضح من خلال نتائج استجابات الباحثين أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات المرتبطة بالأخصائيين التي تعوق الجمعيات الأهلية نحو تعديل السلوك الاستهلاكي للأسر السعودية والتي تتمثل في: -

الترتيب الأول جاءت عبارة "عدم توفر العدد الكافي من الاخصائيين الاجتماعيين بالجمعية" بقوة نسبية (88.3%) ووسط مرجح (2.65). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "قلة الحوافز المادية المخصصة للأخصائيين العاملين بالجمعية" بقوة نسبية (84.3%) ووسط مرجح (2.53). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "كثرة الضغوط الملقة على عاتق الاخصائي الاجتماعي" بقوة نسبية (85%) ووسط مرجح (2.55). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "ضعف الاعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين" بقوة نسبية (82.2%) ووسط مرجح (2.47). ويستخلص من ذلك أن الجمعيات الأهلية تحتاج إلى مزيد من الكوادر البشرية لكي تتمكن من مواجهة العقبات المرتبطة بالأخصائيين كما أنه من المهم أن يكون هؤلاء الأخصائيين مؤهلين بشكل جيد في التعامل مع المشكلات الأسرية، ويتضح أن الأخصائيين يحتاجون إلى مزيد من الحوافز المالية حتى تتحسن قدراتهم ومهاراتهم المهنية. كما يشير العديد من الباحثين أن كثرة الضغوط الملقة عليهم تجعل الأخصائي لا يستطيع التركيز مع العمل المنوط والمحدد له، مما قد يؤدي هذه إلى إعاقة العمل نحو تعديل مشكلة الاستهلاك الخاطئ الذي تسعى الجمعيات الأهلية للحد منه.

تتفق هذه النتائج مع دراسة (الرشود) التي تؤكد من أبرز نتائجها: عدم توفر الكوادر البشرية المدربة للقيام بأعمال ومتابعة النزلاء من الجمعيات . ودراسة (الهدلول) التي أوصت أن تقوم الجمعيات الأهلية باستقطاب وتعيين كوادر بشرية مناسبة على معرفة بمتطلبات التنمية الاجتماعية المستدامة وسبل تحقيقها.

النتائج المرتبطة بمقترحات التغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.

من خلال نتائج استجابات الباحثين يتضح لنا أهم المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ وتتمثل في: -
أ-مقترحات مرتبطة بالجمعيات.

تشير نتائج الباحثين حسب العبارات التالية، في الترتيب الأول جاءت عبارة "التنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى لتقديم الاستشارات بخصوص تلك المشكلة" بقوة نسبية (97%) ووسط مرجح (2.91). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "الاستعانة بفريق من الخبراء في مختلف التخصصات عند التعامل مع مشكلة السلوك الاستهلاكي الخاطئ" بقوة

نسبية (96%) ووسط مرجح (2.88). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "عمل دورات تدريبية للأسر عن الادخار المالي" بقوة نسبية (95.6%) ووسط مرجح (2.87). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "توفير اخصائيين مؤهلين للتعامل مع هذه المشكلة" بقوة نسبية (95%) ووسط مرجح (2.85).

وتشير هذه النتائج إلى ضرورة التنسيق بين الجمعية مع الجمعيات الأخرى، وضرورة الاستعانة بفريق من الخبراء في مختلف التخصصات لتقديم أفضل البرامج والأساليب والاستشارات لمواجهة تلك المشكلة. كما ترى الباحثة أن هذه المقترحات على درجة عالية من الأهمية حيث أنه جميعها حصلت على نسبة مرتفعة وهذا يدعو المسؤولين للسعي نحو الحد من الاستهلاك الخاطئ للأسر السعودية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (حسين) التي هدفت إلى نشر الوعي بين أفراد المجتمع وترشيد الاستهلاك ومعرفة الدور المتوقع للجمعيات والذي يتمثل في عقد ندوات تثقيفية من خلال حضور علماء الدين وأساتذة الجامعات لتوضيح الآثار السلبية للاستهلاك غير الرشيد.

ب- مقترحات مرتبطة بالأسر.

تشير نتائج المبحثين حسب العبارات التالية، في الترتيب الأول جاءت عبارة "تعديل الأفكار والمعتقدات الخاطئة لدى الأسرة عن الاستهلاك الخاطئ. وبقوة نسبية (98.3%) ووسط مرجح (2.95). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارات "توعية الأسر بمخاطر الاستهلاك الخاطئ" توضيح اضرار الاستهلاك التفاخري لأفراد الأسرة" بقوة نسبية (98%) ووسط مرجح (2.94). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة (3) "تقوية العلاقة بين الأسر والاختصاصيين بالجمعية" بقوة نسبية (96.3%) ووسط مرجح (2.89). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "تحفيز الأسر على الاستفادة من خدمات الجمعية" بقوة نسبية (96%) ووسط مرجح (2.88). وتشير هذه النتائج إلى ضرورة اهتمام الجمعيات الأهلية وتركيزها على تكثيف البرامج لتصحيح تلك الأفكار الخاطئة والشائعة في المجتمع السعودي حيث يتضح للباحثة أنه بمجرد تعديل تلك الأفكار الخاطئة سوف نستطيع القضاء على تلك المشكلة مع الأسر من خلال استخدام المداخل العلاجية وذلك يعود لمهارات الاختصاصيين الاجتماعيين بالجمعيات الأهلية. كما يتضح لنا أن هذه المقترحات في غاية الأهمية من خلال حصولها على مؤشرات مرتفعة جداً، لذلك ينبغي على الممارسين المهنيين في الجمعيات الأهلية استخدام الأساليب المناسبة للتمكن من الوصول إلى حلول جيدة.

ج- مقترحات مرتبطة بالاختصاصيين الاجتماعيين.

تشير نتائج المبحثين حسب العبارات التالية، في الترتيب الأول جاءت عبارات "توفير دورات تدريبية للاختصاصيين الاجتماعيين حول كيفية تعديل السلوك الخاطئ عند الأسر" تنمية وعي الاختصاصيين بأهمية المشكلة ودورهم في مواجهتها "حرص الاختصاصيين على تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية عند تعاملهم مع الأسر" بنفس الأهمية بقوة نسبية (96.3%) ووسط مرجح (2.89). وفي الترتيب الثاني جاءت عبارة "مواجهة العادات والتقاليد التي تشجع الأسر على الاستهلاك الخاطئ" بقوة نسبية (96%) ووسط مرجح (2.88). وفي الترتيب الثالث جاءت عبارة "يجب أن يتوفر العدد الكافي من الاختصاصيين الاجتماعيين بالجمعية" بقوة نسبية (95.6%) ووسط مرجح (2.87). وفي الترتيب الرابع جاءت عبارة "تحسين علاقات الاختصاصيين بإدارة الجمعية" بقوة نسبية (95.3%) ووسط مرجح (2.86). وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة "عدم تكليف الاختصاصيين بالأعمال الإدارية" وبقوة نسبية (95%) ووسط مرجح (2.85).

ومن خلال هذه النتائج يتضح أن الجمعيات الأهلية يجب عليها أن تزيد من تطوير الاختصاصيين وتكثيف الدورات المرتبطة بالسلوك الاستهلاكي الخاطئ وكيفية مواجهته، حتى يصبح الاختصاصيين لديهم قدرة وكفاءة عالية في التعامل مع مشكلات الاستهلاك الخاطئ.

النتائج العامة للدراسة:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية يمكننا توضيح عرض أهم النتائج العامة للدراسة: -

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول والخاص بمدى إسهام الجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

- أثبتت نتائج الدراسة أن الجمعيات الأهلية تساهم بشكل متوسط في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
- تهتم الجمعيات الأهلية على تقديم الدورات لتوعية الأسر بخطر الاستهلاك الخاطئ وكيفية إدارة الميزانية وأهمية الإدخار.
- تقدم الجمعيات الأهلية الدعم المادي للأسر المنتجة وتشجع الأسر المنتجة على عرض منتجاتها كبديل للمنتجات المستوردة.
- تقوم الجمعيات الأهلية بتشجيع الأسر على أن يكون لها دور في مواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.

- تقيم الجمعيات الأهلية المعارض لتبصير الأسر بأهمية الاستهلاك الواعي.
- تقوم الجمعيات الأهلية بالحملات الإعلامية لنشر الوعي داخل المجتمع بأهمية القضاء على الاستهلاك الخاطئ.
- تحرص الجمعيات الأهلية على إجراء الجلسات الجماعية لسماع آراء الأسر حول الاستهلاك الخاطئ كما تحرص أيضا على تقديم الدورات التطويرية للأخصائيين عن الاستهلاك الخاطئ.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني والخاص بالمعوقات المرتبطة بالجمعيات الأهلية في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.

- أثبتت نتائج الدراسة أن الجمعيات الأهلية تواجه العديد من المعوقات في تعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ للأسر السعودية.
- **معوقات مرتبطة بالجمعية.**

- حيث أكد المبحوثين على أهم المعوقات المرتبطة بالجمعية تتمثل في:
- عدم اقتناع العاملين بالجمعيات الأهلية بأهمية المشكلة.
- نقص الموارد والامكانيات الفنية اللازمة بالجمعية وقصور بميزانية الجمعيات ونقص الأخصائيين المؤهلين للقيام بدور فعال لتعديل السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
- ضعف الدور التنسيقي للجمعية مع الجمعيات الأخرى عن السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
- **معوقات مرتبطة بالأسر.**

- حيث أكد المبحوثين على أهم المعوقات المرتبطة بالأسر تتمثل في:
- يوجد لدى الأسر الكثير من الاعتقادات الخاطئة التي تجعلها مستمرة في ممارسة السلوك الاستهلاكي الخاطئ والتي تتمثل في المثل الشائع بالمجتمع: (أسرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب). واعتقاد الأسرة أن الإسراف يعطيها مزيد من الوضع الاجتماعي بالمجتمع.
- عدم اعتراف الأسرة بأن لديها سلوك خاطئ.
- انتشار العادات التفاخرية بين الأسر.
- عدم وجود الرغبة لدى الأسر لمواجهة مشكلة الاستهلاك الخاطئ.
- **معوقات مرتبطة بالأخصائيين.**

- حيث أكد المبحوثين على أهم المعوقات المرتبطة بالأخصائيين تتمثل في:
- عدم توفر العدد الكافي من الأخصائيين الاجتماعيين بالجمعية.
- قلة الحوافز المادية المخصصة للأخصائيين العاملين بالجمعية.
- كثرة الضغوط الملقاة على عاتق الأخصائي الاجتماعي.

- ضعف الاعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين.
- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث والخاص بالمقترحات للحد من المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية نحو تعديل مشكلة الاستهلاك الخاطئ للأسر السعودية.
- حيث أكد المبحوثين بأن معظم المقترحات المنشورة في غاية الأهمية وتمثلت في المقترحات التالية: -
- التنسيق بين الجمعية والجمعيات الأخرى لتقديم الاستشارات بخصوص تلك المشكلة.
- الاستعانة بفريق من الخبراء في مختلف التخصصات عند التعامل مع مشكلة السلوك الاستهلاكي الخاطئ.
- توفير اخصائيين مؤهلين للتعامل مع هذه المشكلة
- عمل دورات تدريبية للمقبلين على الزواج تدور حول الاستهلاك الجيد.
- القيام بالحملات الإعلامية تتناسب مع طبيعة الاسر لنشر الوعي بخطورة الاستهلاك الخاطئ.
- تعديل الافكار والمعتقدات الخاطئة لدى الاسرة عن الاستهلاك الخاطئ.
- توفير دورات تدريبية للأخصائيين الاجتماعيين حول كيفية تعديل السلوك الخاطئ عند الأسر -تنمية وعي الأخصائيين بأهمية المشكلة ودورهم في مواجهتها.
- حرص الأخصائيين على تطبيق مبادئ الخدمة الاجتماعية عند تعاملهم مع الاسر.
- يجب أن يتوفر العدد الكافي من الاخصائيين الاجتماعيين بالجمعية.
- قيام الاخصائي الاجتماعي بإعداد برامج تساعد الجمعية في مواجهة الاستهلاك الخاطئ.
- توصيات الدراسة:**
- إجراء دراسات مشابهة لتشمل مناطق مختلفة في المملكة العربية السعودية للتعرف على مجهودات الجمعيات الأهلية تجاه الاستهلاك الخاطئ لدى الأسر والمعوقات التي تواجهها بحيث يمكن تعميم نتائجها والاستعانة بها لتصميم برامج لتوعية الأسر.
- الاستعانة بنتائج هذه الدراسة والدراسات المشابهة وإيصالها لوزارة التنمية والشؤون الاجتماعية والجهات المختصة لمحاولة التغلب على تلك المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية بمنطقة مكة المكرمة.
- على الدولة أن تقدم مزيد من الدعم للجمعيات الأهلية حتى تقوم بأدوار فعالة في مواجهة تلك المشكلة.
- على الجمعيات الأهلية الاهتمام بتوفير عدد كافي من الأخصائيين المؤهلين للتعامل مع المشكلات الأسرية وخاصة الاستهلاك الخاطئ.

قائمة المراجع

١. ال رشود، سعد بن محمد بن سعد وأبو فراج، أشرف عبد الوهاب ونافع، سعيد عبده (2018م) ثقافة الاستهلاك لدى الأسرة السعودية: دراسة ميدانية، المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد 12: 53-164.
٢. إبراهيم ، أحمد (2010م) إدارة الحياة في ترشيد الاستهلاك ، القاهرة: الدار الأكاديمية للعلوم.
٣. برقاي، خالد وبركات، وجدي وغز، هناء وعبد اللطفي ف، هبة (2016م) تنظيم المجتمع " ممارسة -مهارات- حالات ومواقف"، الرياض: مكتبة الرشد.
٤. البريثن، عبد العزيز عبد الله (2011م) الارشاد الاسري، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
٥. بسبوني ، محمد والشحات، محمد و علي، موسى (2013م) دور الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع جماعات الشباب في التحقيق من المشكلات المترتبة على مشاهدة الأفلام والمسلسلات المدبلجة الى العربية . جامعة حلوان: المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية.
٦. حبيب ، جمال شحاته (2010م) قضايا وبحوث واتجاهات حديثة في تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية ، القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
٧. حجازي، هدى والشرقاوي، نجوى (2013م) العمل التطوعي ومؤسسات المجتمع المدني، الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
٨. حقانة، ليلي وزهير، ظافر (2017م) تأثير العوامل الاجتماعية والأسرية على سلوك المستهلك نحو اقتناء المنتج المحلي كوندور . مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 3: 217-236.
٩. خليفة، هبة أحمد عبد اللطيف (2013م) إسهامات الجمعيات الأهلية في نشر ثقافة السلام الاجتماعي بين الشباب، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 34: 5678-5567.
١٠. دسوقي، ربيع عبد التواب (2011م) جهود الجمعيات الأهلية في التوعية المجتمعية من مشكلات الهجرة، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة حلوان.
١١. الدوسري، زينب محمد (2006م) العوامل الاجتماعية المؤثرة في السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض.
١٢. الدويك، عبير محمود (2011م) اتجاهات الوالدين نحو الإعلانات التلفزيونية الموجهة للأطفال وعلاقتها بأنماط سلوكهم الاجتماعي والاستهلاكي للأسرة . المؤتمر العلمي السنوي العربي السادس-الدولي الثالث- تطوير برامج التعليم العالي النوعي في مصر والوطن العربي في ضوء متطلبات عصر المعرفة، العدد 2: 758-809.
١٣. الرشيدى، ملاك أحمد وقاسم، رفعت وشعبان، يسرى (2006م) مهارات وحالات وخبرات في الممارسة المهنية في طريقة تنظيم المجتمع ، القاهرة: دار المهندس للطباعة.
١٤. رفاعي، صفاء علي (2013م) المجتمع المدني ومستقبل التنمية" الجمعيات الأهلية نموذجاً"، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
١٥. الزامل ، الجوهرة عبدالعزيز (2020م) دور المرشد في تنمية الوعي بالسلوك الاستهلاكي والادخاري لدى الأسرة السعودية ، السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية وأثره على استقرارها ، الرياض: منتدى استقرار الثاني.
١٦. زايد، أحمد والحسيني، السيد وليله، علي وأبو العنين، فتحي (1991م) الاستهلاك في المجتمع القطري وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، الدوحة.

١٧. الزهراني، عبد الرزاق بن حمود (2017م) التغيرات الاجتماعية والاستهلاك في المجتمع السعودي: دراسة تاريخية اجتماعية، مجلة الاجتماعية، العدد 13: 61-104.
١٨. الزهراني، عبد الله محمد وحساني، ممدوح كامل (2010م) السلوك الاستهلاكي لدى عينة من سكان مدينة الباحة وأساليب ترشيده في ضوء بعض محددات التربية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14: 129-189.
١٩. سليمان، أحمد علي (2000م) سلوك المستهلك بين النظرية والتطبيق مع التركيز على السوق السعودية، الرياض: معهد الإدارة العامة.
٢٠. الشهراني، عائض سعد أبو نخاع (2013م) الخدمة الاجتماعية شمولية التطبيق... ومهنية الممارسة، ط3، جدة: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
٢١. الصالح، مصلح أحمد (1999م) الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
٢٢. صقر، هالة نهاد رشيد (2019م) العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى فائض الاستهلاك للأسرة السعودية: دراسة ميدانية لمدينة جدة نموذجاً، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، العدد 15: 122-177.
٢٣. الصياد، إيمان محمد (2016م) تغير ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري: دراسة مقارنة بين الأسرة الحضرية والريفية بالتطبيق على محافظة الدقهلية. حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس: كلية الآداب، العدد 255: 44-299.
٢٤. عبد السلام، مصطفى محمود محمد (2006م) دور المنظمات غير الحكومية في حماية المستهلك (حالة مصر)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 4: 181-214.
٢٥. عبد اللطيف، رشاد أحمد (2009م) أسس طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية "مدخل دراسة المجتمع"، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
٢٦. عطيان، عبيد علي (2011م) علم اجتماع الحياة الاقتصادية ، الرياض: مكتبة الشقيري للنشر والتوزيع.
٢٧. عفيفي، عبد الخالق محمد (2007م) الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع "موجهات نظرية- تطبيقات عملية"، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
٢٨. علي، ماهر أبو المعاطي (2010م) الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية ، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
٢٩. قنديل، أماني (1997م) تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة: دار المستقبل العربي.
٣٠. متولي، محمد بهاء الدين (2007م) اليات تفعيل مشاركة الشباب الجامعي في الأنشطة الطلابية، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية ، العدد الثالث: 1660-1697.
٣١. محمود ، منال طلعت (2001م) دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية والصحراوية المستحدثة، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية-جامعة حلوان.
٣٢. مخلوف، هشام حسن والشيشنري، عزت (2004م) السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، القاهرة: جمعية الديمو جرافيين.
٣٣. المراجع الأجنبية:
٣٤. مكاي، عاطف و أحمد، سعيد ومحمود، بهجت (2018م) دراسات سكانية وبيئية ، جامعة حلوان: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
٣٥. النعناعي، عبير علي علي (2011م) إسهامات الجمعيات الأهلية في تحقيق التمكين المستدام للأسر الفقيرة ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد 30: 212-276.

٣٦. النوحى، عبد العزيز فهمي إبراهيم (2007م) الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية عملية حل المشكلة ضمن إطار نسقي/ إيكولوجي، ط3، القاهرة: سمير للطباعة.
٣٧. الهيئة العامة للأحصاء (2018م) ، نتائج مسح دخل وإنفاق الأسرة لعام 2018م ، المملكة العربية السعودية: الهيئة العامة للأحصاء.
٣٨. يوسف، عبد العزيز حسين (2015م) التدخل المهني لأخصائي تنظيم المجتمع وتنمية وعي أرباب الأسر بترشيد الاستهلاك وعائده على تحسين نوعية الحياة الأسرية، مجلة الخدمة الاجتماعية (الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين)، العدد 54: 406-339.

- 39.Klug man (2000) The Role of NGOs as Agents for Change,University of the Witwatersrand,Development Dialogue, p 95-120.
- 40.Kombitels, M (1997), Government organization rartnermg agencies , Canad: McGill university.
- 41.Kumar, R and Rao, N and Narayana, S (2015) The Role of NGOs in Consumer Protection ,International Journal of Innovative Research in Science , Acharya Nagarjuna University, Guntur, India, Vol. 4, PP:340-343.
- 42.Kumbarger, A. and Kumar, P (2017) The influence of social practices on consumer behavior, Arguing for its greater incorporation in consumer research, Access date, April 8, 2020 From: https://www.researchgate.net/publication/320908576_The_influence_of_social_practices_on_consumer_behaviour_Arguing_for_its_greater_incorporation_in_consumer
- 43.Saleh, N (2001) Capacity Building in Africa ,The role of international financial institutions, finanace and development, Vol. 37, PP:34-37.

**اسهامات الجمعيات الاهلية في تحقيق أهداف برنامج
الإسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م**

إعداد

**عبدالعزیز بن مویزر الحری
جامعة القصیم
كلية اللغات والعلوم الإنسانية**

ملخص البحث

تعد مشكلة الإسكان واحده من أهم صور تحديات التنمية، ومن المؤشرات المعيارية والقياسية التي تحدد مستوى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، وركيزة أساسية لتنمية الموارد البشرية وضمان أمنها واستقرارها المجتمعي. وتنطلق الدراسة الحالية من هدف عام محدد في "تحديد مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م"، وتنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات التقييمية، التي تستهدف تحديد اسهامات الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. واعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، لعينة من أعضاء مجالس الإدارة وعينة من العاملين بالجمعيات الأهلية المختارة محل الدراسة بلغ عددهم (٦٠) مفردة، وذلك بالتطبيق على عينة من الجمعيات الأهلية العاملة بمجال الاسكان الوطني بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية تسهم وبشكل كبير في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ الخاصة بالإسكان الوطني والتموي في إطار يحقق الشراكة الوطنية بين الحكومة والقطاع الأهلي بما يضمن تحقيق الهدف من الاستفادة من برامج الاسكان المختلفة التي توفرها المملكة بمختلف قطاعاتها وشرائعها، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تنمية كافة الجوانب المتعلقة بتوسيع المشاريع القائمة عليها الجمعيات الأهلية الخاصة بالإسكان، وكذلك توسيع دائرة العمل والمناطق المستهدفة بالمملكة حتى يتحقق الشمول السكني وتحقيق أكبر استفادة للمستفيدين من مبادرات المملكة ٢٠٣٠م.

الكلمات المفتاحية : برنامج، الاسكان، الوطني، الجمعيات، الأهلية

Abstract

The housing problem is one of the most important forms of development challenges, and one of the normative and standardized indicators that determine the level of achieving comprehensive social development, and an essential pillar for developing human resources and ensuring their security and societal stability.

The current study is based on a specific general objective of “determining the contribution of civil society organizations in achieving the objectives of the National Housing Program in accordance with the Kingdom’s Vision 2030 AD.” This study belongs to the type of evaluation studies, which aim to determine the contributions of civil society associations in achieving the objectives of the National Housing Program in accordance with the Kingdom’s Vision 2030 AD. The current study relied on the sample social survey approach, for a sample of members of the boards of directors and a sample of workers in the selected civil society organizations under study, numbering (60) individuals, by applying it to a sample of civil society organizations working in the field of national housing in the Qassim region in the Kingdom of Saudi Arabia. The study concluded that: Civil society associations contribute significantly to achieving the Kingdom’s 2030 vision for national and developmental housing within a framework that achieves the national partnership between the government and the private sector in a way that ensures achieving the goal of benefiting from the various housing programs provided by the Kingdom in its various sectors and segments. The study recommended the necessity of working to develop all aspects related to expanding projects. It is based on private housing associations, as well as expanding the scope of work and targeted areas in the Kingdom in order to achieve housing inclusion and achieve the greatest benefit for the beneficiaries of the Kingdom’s 2030 initiatives.

key words

Program, housing, national, associations, civil society

مقدمة:

أولت القيادة الرشيدة بالمملكة العربية السعودية بالعقد الحالي اهتماما بالغاً بدعم منظمات القطاع غير الربحي وبرامج الإسكان برؤية واستراتيجية واضحة للوصول لقطاعات ممكنة وفاعلة تساهم بقوة في التنمية المحلية؛ حيث شملت رؤية ٢٠٣٠ على الكثير من الاهداف التي ركزت على القطاع الغير الربحي وبرامج الإسكان لدعمهم وتمكينهم ليحققوا أهداف أعظم وأعمق في برامج التنمية المحلية.

وكان من ضمن برامج الرؤية برنامج التحول الوطني بتاريخ ٢٠١٥م وهو الخطة الخماسية للمملكة بتنظيم من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث من أهدافه حل ازمة الاسكان ومن أبعاده تعزيز التنمية المجتمعية ودعم القطاع غير الربحي ومن ضمن مبادرات التحول الوطني انشاء المركز الوطني لتنمية القطاع الغير ربحي الذي يهدف الى تنظيم دور منظمات القطاع الغير ربحي وتفعيله وتوسيعه في المجالات التنموية والعمل على تكامل الجهود الحكومية في تقديم خدمات الترخيص والاشراف المالي والإداري والفني على القطاع وزيادة التنسيق والدعم لتمكين القطاع من النماء وتفعيل دوره في تحقيق التنمية المستدامة .

وهدف البرنامج الوطني للإسكان تمكين الأسر السعودية من تملك المساكن المناسبة التي تلبي احتياجاتهم، عنصرًا أساسيًا في رؤية السعودية ٢٠٣٠. منذ العام ٢٠١٧، عندما كان ما يقارب ١,٦ مليون مواطن سعودي مدرجين على قائمة الانتظار لبرامج الإسكان التي تقدمها الحكومة، وعليه فقد شهد قطاع الإسكان تحولاً جذرياً بقيادة وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. وستتمكن المملكة بحلول العام ٢٠٣٠ من تحقيق الهدف الرئيسي لرؤية السعودية ٢٠٣٠ المتمثل في رفع معدل ملكية المساكن إلى ٧٠%.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة الإسكان واحده من أهم صور تحديات التنمية، ومن المؤشرات المعيارية والقياسية التي تحدد مستوى تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، وركيزة أساسية لتنمية الموارد البشرية وضمان أمنها واستقرارها المجتمعي.

وانطلاقاً من أهمية تفعيل وتعزيز مستويات التكامل والشراكة بين القطاع العام والخاص والقطاع غير الربحي في تقديم الخدمات التنموية، وأهمية الأدوار والوظائف التي يمكن أن تقوم بها المنظمات غير الربحية في تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما في مجال الإسكان، وفي اتجاه تحقيق الطموحات والتطلعات التنموية الشاملة التي عبرت عنها رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تهدف إلى تمكين القطاع غير الربحي لتحقيق أثر أعمق في برامج التنمية المحلية من خلال شمولية الخدمات، فقد تم إسناد الخدمات للقطاع، بصفته أحد أهم أشكال الدعم وتنمية القدرات ليستمر القطاع في النمو، ويعزز دوره الرئيسي للمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف الرؤية في رفع مساهمته في الناتج المحلي.

الأمر الذي تجسد بالفعل من خلال قيام وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بإطلاق مبادرة الإسكان التنموي لتوفير برامج سكنية متخصصة للفئات الأشد حاجة في المجتمع، وذلك بإبرام اتفاقيات مع ما يزيد عن ٤٥٠ مؤسسة أهلية في مختلف أنحاء المملكة لتتولى مهام التواصل وزيارة الأسر ومساعدتها بتحديد المسكن المناسب للأسرة، ومتابعة التسليم وإدارة وتشغيل الوحدات السكنية، وتنمية المستفيدين بالتأهيل والتدريب والتطوير والتمكين، والمساهمة في ضمان تلبية احتياجات الأسر الأكثر احتياجاً للمسكن وقد استفاد من المبادرة على مستوى المملكة حتى الان ٤٦ ألف أسرة.

فالتنمية تتركز وترتكز على أن يصبح الانسان محورها، فهي تنصرف على تنميته بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية، كما أنها تنمية من أجل الأفراد لما تؤكد من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية. (محمود، ٢٠٠٣م، ص ١٣٦). وذلك من خلال دور

الجمعيات الاهلية الى جانب الدولة لتحقيق التنمية وتلبية افراد المجتمع، لذا يجب أن تواكب الجمعية الأهلية دائما حالة التغير المستمر مع وجود خدمات جديدة واحتياجات متنوعة تتطلب من الجمعية أن تلبّيها لأفراد المجتمع وذلك في ظل التحديات الخارجية التي تواجهها متمثلة في العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومشكلة تدبير التمويل (William, 2002,p. 302).

الروابط والعلاقات الاجتماعية بين المواطن والدولة ، التي يكونها مجموعة من الأفراد نتيجة عضويتهم في جماعة اجتماعية معينة لتحقيق مجموعة من الأهداف" وهؤلاء الأفراد في إطار تعاونهم يقوموا بتكوين مجموعة من القيم والتي تجعل الفرد أكثر اهتماماً بالمشاركة في شؤون مجتمعه (السروجي، ٢٠٠٩م، ص ١١٥). وهذا ما أشارت إليه دراسة (رابح؛ قبايلي ٢٠١٧م) بأن الجمعيات والمؤسسات الاهلية تسهم في تنمية وتطوير المجتمع والذي يتحقق وفق تحقيق وتنمية الفرد ومجتمعة وبيئته والذي يعود بدوره على المجتمع في مواجهة القضايا والمشكلات وتحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشامل. ولتقديم خدمات اجتماعية مختلفة باختلاف الغرض الذي أنشئت من أجله تلك الجمعيات، حيث إن تشكيل وإنشاء الجمعيات الأهلية جاء لتعتبر وسيط بين الدولة والفرد من جانب ومن جانب آخر تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتعد الخدمة الاجتماعية من المهن ذات التأثير الكبير في المجتمع لما يمكن أن تحدثه من تغييرات وتنمية في مختلف جوانبه من خلال العمل مع المؤسسات المختلفة كالجمعيات الأهلية وغيرها من المؤسسات التي تتطلب تواجد أخصائي اجتماعي تنموي بها يعمل على تحقيق أهدافها (Dyann, 2023, p575).

وتتطلب ممارسة الخدمة الاجتماعية بالجمعيات الأهلية وجود معارف متصلة بالجمعية، وبالتالي تتطلب وجود الخبرات المتواصلة والاتجاهات المهنية التي يمكن عن طريقها زيادة فاعلية أداء الأخصائي الاجتماعي بشكل مستمر، ومعالجة نواحي القصور المرتبطة به بما يحقق إشباع احتياجات عملائه والمستفيدين من خدمات الجمعية (veronica,2001)

وقد عملت الجمعيات الأهلية على تحقيق أهداف الإسكان الوطني من خلال تنفيذ مبادرات للإسكان التنموي إذ تركز استراتيجية البرنامج نحو السعي إلى تحقيق الهدف المباشر وإتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية، هذا إلى جانب ارتباط البرنامج بمجموعة أخرى من الأهداف الغير مباشرة والتي تحددت وفق التالي: -

- تمكين المواطنين عبر منظومة الرعاية الاجتماعية.
- تحسين كفاءة وفعالية منظومة الرعاية الاجتماعية.
- تحقيق وتأمين الاستقرار للأسر الأشد حاجة.

الأمر الذي يؤكد على ضرورة العمل وفق نظم اجتماعية يمكنها الربط بين المبادرات الحكومية والبرامج التنموية الاسكانية، وفق مجموعة الآليات التي تستهدف العمل مع الفئات الأكثر احتياجاً، والتي تتطلب تواجداً ودراسة لاحتياجات هؤلاء الأفراد والعمل على تلبيتها والاهتمام بإزالة كافة العقبات التي قد تواجههم في الحصول على الوحدات السكنية؛ وهذا ما يمكن القول فيه بأن الجمعيات الاهلية تعمل تحت مضمون تلك الآليات وتستهدف العمل الاجتماعي التنموي والذي تم إسناده وفق مبادرة وبرنامج الاسكان التنموي، كمشاركة فعالة تحقق رؤية المملكة للإسكان الوطني ٢٠٣٠م

لذا فإن الدراسة الحالية جاءت لتحديد فعالية الجمعيات الاهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

ثانيًا: الدراسات السابقة

١. الدراسات العربية

هدفت دراسة (النعيم، ٢٠١٥) إلى التعرف على مشروعات الإسكان بالمساكن الميسرة في المملكة العربية السعودية. والكشف عن أهداف خطة التنمية التاسعة المعتمدة للمملكة وجهود الدولة في هذا المجال وذلك من خلال عرض نماذج للمشاريع التي تم فيها توفير الموارد والتمويل لمعالجة قضايا السكان في مجال الإسكان ومن بين هذه المشروعات برنامج منح الأراضي وصندوق التنمية العقارية ، وبينت نتائج الدراسة أن إجمالي القروض التي تمت الموافقة عليها بلغ حوالي ٩٠٢,٤٧٧ قرصاً بقيمة إجمالية مقدارها ثلاثمائة وتسعة بلايين ريال نتج عنها بناء أكثر من مليون وحدة سكنية ، كما كشفت عن جهود شركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في مشروعات الإسكان ومنها مؤسسة الأمير سلطان بن عبد العزيز الخيرية لمشروع الإسكان واللجنة النسائية للخدمات الإنسانية في منطقة مكة المكرمة وجمعية الإسكان التعاونية في مدينة بريدة.

في حين سعت دراسة (العتيبي، ٢٠١٣): إلى التعرف على دور جمعيتي الأمير سلمان للإسكان الخيري والوفاء الخيرية النسائية فيما يتعلق بالخدمات السكنية والتدريبية المقدمة لأسر الإسكان وفي توفير البيئة السكنية والاجتماعية والخدمات التدريبية المناسبة لأسر الإسكان ، والتعرف على خصائص الأسر المستفيدة من الإسكان الخيري ، باتباع منهج المسح الاجتماعي واستخدام أداة الاستبيان والمقابلات المفتوحة على عينة من (١٣٧) أسرة، منها (٩٩) أسرة من إسكان جمعية الأمير سلمان الخيرية و(٣٨) أسرة من إسكان جمعية الوفاء الخيرية النسائية ، وعينة من المسؤولين والمسؤولات في إدارة كلتا الجمعيتين ، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة كبيرة من الأسر المبحوثة ترى أن الإسكان الخيري قدم مساكن مناسبة ومرضية ، أما بالنسبة لخدمات الصيانة والخدمات

التدريبية فلم تحقق النجاح المطلوب مما أثر سلباً في تحقيق بعض أهداف الإسكان الخيري.

أما دراسة (الزامل وآخرون، ٢٠١٤م): فقد هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين استفادة الأسر من أحد البرامج التنموية والتفاعل الأسري ، وتوفر الموارد ، وقدرة الأسرة على حل المشكلات ، والقدرات على التعامل مع المؤسسات المجتمعية، وتحديد العلاقة بين الرضا عن خدمات الإسكان الخيري و نوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل ، وذلك باتباع منهج المسح الاجتماعي واستخدام أداة الاستمارة على عينة عشوائية بلغ عددهم (١٩٣) أسرة ؛ وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين الرضا عن خدمات الإسكان الخيري ونوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل، وأوصت الدراسة بتفعيل خدمات البرامج التنموية المقدمة في الإسكان الخيري لإفادة الأسر في تحسين نوعية حياتها.

وهدف دراسة (باهمام، ٢٠١٥م): إلى رصد الوضع الراهن للإسكان في المملكة العربية السعودية، وتحديد الأسباب التي أدت إلى صعوبة حصول نسبة من الأسر السعودية على المسكن وامتلاكه ؛ بهدف تمكين المعنيين بقطاع الإسكان من فهم أبعاد المشكلة للتمكن من معالجتها بشكل دائم ومستمر؛ وقد خلصت الدراسة الى أن قضية ارتفاع تكلفة الحصول على السكن وصعوبة امتلاكه قد ظهرت في العقد الماضي بوصفها واحدة من المشكلات التي تواجه نسبة من الأسر السعودية خصوصاً في المدن الرئيسية ، ونتيجة لذلك صدرت مجموعة من الأوامر الحكومية التنظيمية والمالية بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١١م) لدعم قطاع الإسكان، كما أوضحت خطة التنمية التاسعة -إلى تكوين أسر بمعدلات مرتفعة، وزيادة الطلب ومن ثم على الوحدات السكنية بنسب أكبر.

٢. الدراسات الأجنبية:

بينما دراسة: (Catherine 2011) واستهدفت توسيع دور الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات ثلاثة محددة تتعلق بالقضاء

على الفقر وكان أهم توصيات هذه الدراسة هو توسيع دور الجمعيات الأهلية لحشد الدعم الشعبي لبدء وضع أسس للحماية الاجتماعية الشاملة التي يتم تحديدها على المستوى الوطني من خلال العمل على تحقيق الشراكات بين الجمعيات الأهلية والحكومات في إطار يحقق القضاء على كافة أوجه الفقر للأسر.

وأوضحت دراسة (Vishanthie, David, 2004): أن الخدمة الاجتماعية في أجزاء مختلفة من العالم تستهدف تدخلات للدعم الاجتماعي ولأغراض تنموية ووقائية وعلاجية ، ومن أهدافها الأساسية مساعدة العملاء للحصول على الخدمات والموارد في مجتمعاتهم، وصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز رفاهية الشعب، وتعزز الشعور بالانتماء ونشر كل ما يتعلق بحقوق الإنسان، وكذلك تشجيع العملاء على المشاركة فيما يتعلق بالاهتمامات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

وأما دراسة (Norhasni 2022): بعنوان "المنظمات غير الحكومية نحو التنمية المجتمعية المستدامة"، فقد هدفت إلى فحص دور وتأثير المنظمات غير الحكومية تجاه التنمية المجتمعية المستدامة وتحديد التحديات التي تواجه هذه المنظمات، وإلقاء الضوء على الرعاية الصحية البديلة، وتنمية المجتمع، والعدالة الاجتماعية، والتعليم وكلها مجالات يتم فيها الاعتراف بالجمعيات الأهلية غير الحكومية وإشراك القطاعات الأخرى لضمان زيادة فعالية هذا الجهد وتحقيق التنمية المجتمعية المتضمنة لكافة الشرائح المجتمعية وكافة المجالات.

واستهدفت دراسة (Abdo 2022) : بعنوان دراسة تحليلية لسياسات تمويل الإسكان الوطنية واستراتيجيات التنفيذ دراسة حالة: محافظة بغداد"، إلى التعرف على سياسات واستراتيجيات تمويل الإسكان في العراق ومحافظة بغداد. حيث أن من أبرز مصادر التمويل السكني البنك العقاري وصندوق الإسكان، وانتهت

الدراسة إلى أن على الرغم من الدور الجيد الذي يلعبه البنك العقاري وصندوق الإسكان، إلا أن السياسة التي تفرضها هذه المؤسسات للمؤسسات الثانوية (التجارية) يصعب تنفيذها، بسبب محدودية التخصيصات الحكومية. وأشارت دراسة (Ivan 2023): والتي جاءت بعنوان "اتجاهات الحكومات المحلية نحو برنامج الإسكان القومي: الانعكاسات المكانية على النمو الحضري"، و التقييم الكمي لما إذا كان برنامج الإسكان الوطني الموجه نحو السوق (MCMV) يمكن أن يكون مسؤولاً عن التفاوتات في النتائج المكانية للنمو والتي تستهدف تقديم الدعم لمحدودي الدخل في الحصول على السكن المناسب واللائق، وتوصلت الدراسة على أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه الحكومة في العمل على تحقيق أهداف الإسكان القومي والتي تتطلب مواجهتها من خلال توسيع دائرة المساهمين والداعمين للبرامج والمشروعات القومية للإسكان، خاصة الفئات محدودة الدخل.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من هدف عام محدد في

"تحديد مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج

الإسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م"

ويتحقق الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف المرحلية التالية: -

١. تحديد احتياجات الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني.

٢. تحديد مستوى دور الجمعيات الأهلية في تلبية احتياجات المستفيدين من البرامج السكنية.

٣. تحديد مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تنفيذ برنامج الإسكان الوطني

وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

تتطلب الدراسة من تساؤل عام محدد في

"ما مساهمة الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني وفق
رؤية المملكة ٢٠٣٠م"

ويتحقق التساؤل العام من خلال مجموعة من التساؤلات المرحلية التالية: -

١. ما احتياجات الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني؟
٢. ما مستوى دور الجمعيات الأهلية في تلبية احتياجات المستفيدين من البرامج السكنية؟
٣. ما مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تنفيذ برنامج الإسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة

١. الجمعيات الأهلية:

تعد الجمعيات الأهلية من المنظمات الحكومية غير الربحية، وتعرف بأنها كيانات تنظيمية مؤسسية خيرية جاءت عبر الإرادة الحرة الواعية لعدة أشخاص، بهدف فعل الخير في مجالات ذات طابع تنموي شامل يخدم المجتمع المحلي، ولا تهدف إلى تحقيق أرباح أو عوائد مادية، وتعمل بطريقة مستقلة تحت إدارة كاملة، وبإشراف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (سراج الدين، ٢٠٠٧م).

كما تعرف الجمعيات الأهلية بأنها وحدات أنشئت من قبل أبناء المجتمع المحلي لا تهدف إلى الربح وتسعى إلى تنمية الموارد البشرية والبيئية والارتقاء بالمجتمع ككل وتمكينه من الحصول على حقوقه. (الهرميل، ٢٠٢٠م).

عرفت الأمم المتحدة الجمعيات الأهلية بأنها: منظمات لها رؤية محددة تهتم بتقديم خدماتها للجماعات والأفراد، وتحسين أوضاع الفئات التي تتجاوزها

التوجهات الإنمائية، كما يتحدد عملها في ميادين المشاريع الإنمائية والطوارئ وإعادة التأهيل، وكذلك تهتم بثقافة المجتمع والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فيه (الكسادي، ٢٠٠٣م، ص ٥١)

ويشير مصطلح الجمعيات الأهلية إلى: اتحاد أو جمعية أو مؤسسة أو صندوق خيري أو مؤسسة (شركة) لا تسعى للربح، ويرى قادة العالم والسياسيون أن عمل المنظمات غير الحكومية يتمثل في تقديم الخدمات، وذلك لفقر الدولة إلى الموارد والوقت (Mundy, 2000, 120).

ويمكن تعريف الجمعيات الأهلية إجرائيًا وفق هذه الدراسة بأنها:

- جميع الجمعيات الأهلية المسجلة والمشاركة في تنفيذ وتحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني من خلال العمل في مبادرة الإسكان التنموي.
- تعمل في نطاق منطقة القصيم.

أهداف الجمعيات الأهلية

كما نعلم أن النشاط الأهلي يعتمد على الجهود التطوعية للأفراد والجماعات ويتميز بأنه عمل إنساني تطوعي يعمل على مواجهة حاجات الجماهير وحل مشاكلهم بالحلل الذاتية واعتمادهم على أنفسهم في حل هذه المشاكل دون انتظار لتدخل الدولة ويقوم على الاستفادة من فائض جهود الأفراد والأموال وتحويل هذه الجهود والأموال إلى أعمال وخدمات لتكمل جهود الدولة في توفير الخدمات للأهالي وذلك من خلال المؤسسات أو المنظمات أو الجهات الحكومية الشريكة.

ويمكن أن نحدد أهداف الجمعيات الأهلية فيما يلي (خطاب، ٢٠٢٠م،

ص ٣٦٢):-

- تعبئة الجهود التطوعية في ميادين الرعاية والتنمية الاجتماعية ومواجهة احتياجات الجماهير وحل مشاكلهم بالحلل الذاتية .
- دعم العمل الإجتماعي الأهلي فنيا وماليا.

- الاستفادة من إمكانيات البيئة سواء أكانت بشرية أو مادية وتهيئة أسباب واكتشاف القيادات المحلية وتمكنها من القيام بدورها الطبيعي في تنمية المجتمعات المحلية.

٢. برنامج الإسكان الوطني:

تم إطلاق برنامج الإسكان في عام ٢٠١٨ م كمكون أساسي من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، لتحقيق الهدف الاستراتيجي (حصول الاسر السعودية على الخيارات السكنية الملائمة).

الرؤية: تقديم الحلول السكنية التي تتيح للأسر السعودية تملك الوحدات السكنية او الانتقال بها حسب احتياجاتهم وملاءتهم المالية من اجل تحسين الظروف السكنية للأجيال الحالية والقادمة.

ويضم برنامج الإسكان الوطني برامج متخصصة تستهدف الأسر الأشد حاجة في المجتمع بالإضافة إلى تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لزيادة جاذبية قطاع الإسكان لدى القطاع الخاص، وزيادة المساهمة في المحتوى المحلي، وخلق فرص عمل متنوعة للمواطنين، وتعزيز الأصول الاقتصادية في المملكة.

ويحدد الاسكان الوطني منذ وأن انطلق في عام ٢٠١٨ بهدف خلق بيئة حيوية للأسر السعودية وللمجتمع ككل، وركّز البرنامج منذ بدايته على وضع معايير جديدة لتطوير قطاع الإسكان وتمكين الأسر السعودية من الحصول على خيارات سكنية وحلول تمويلية متنوعة تسهم في زيادة نسبة تملكها للمسكن الأول (رؤية المملكة ٢٠٣٠ م- برنامج الاسكان الوطني).

ويقصد بالإسكان الوطني في هذه الدراسة:

- البرامج السكانية المشتركة بيم الاجهزة الحكومية بالمملكة والجمعيات الأهلية.

- المبادرات والبرامج الاسكانية التي تعمل من خلالها المملكة في تقديم خدمات إسكانية.
- برامج الاسكان التنموي التي تقدمها الجمعيات الأهلية للأفراد.
- برامج الاسكان التنموي التي تقدمها الجمعيات الأهلية بمنطقة القصيم.

السياسة الاسكانية:

يقصد بالسياسة الإسكانية في بأنها الإسكان العام، وتمثل سنغافورة نموذجاً ناجحاً لتوفير السكن بسيولة في المدن عامة. وتعد ملكية المساكن أمراً مهماً في المجتمع ، وأصبحت جزءاً من استراتيجية الحكومة، وتتضمن السياسة الإسكانية في عدداً من العناصر الضرورية لاستمرار نجاحها وهي:-

١. دعم التزام مالي يأتي في شكل قروض و إعانات مالية.
٢. التزام سياسي قوي تجاه الإسكان العام.
٣. سياسات حكومية داعمة.
٤. دعم تشريعي قوي يسمح للحكومة بحيازة الأراضي بسرعة و بأسعار زهيدة.
٥. سياسات حكومية داعمة (دحوح، ٢٠١١م، ص ٨٣).

السكن كخدمة اجتماعية

حتى تحسن أي منظمة حكومية أداء رسالتها ونخص بالذكر هنا "وزارة الاسكان " يتعين على إدارتها أن تصمم عدة تساؤلات وتجب عليها، لعل أهم هذه التساؤلات من تلك المستمدة من طالبي خدمة الإسكان؟ ولتوفير خدمة الإسكان على أكمل وجه يجب على الوزارة ان تسلك عدة اتجاهات نوضحها في التالي (مصطفى، ٢٠٠٧م، ص ٩):-

- (١) **التوجه التسويقي:** قد يثار تساؤل بسيط ذا الصدد، إلى أي مدى يتقبل المسؤولون في المصالح والهيئات الحكومية مثل حقه في أن يتلقى بيانات كافية وواضحة عن خدمة الإسكان وإجراءات والأوراق اللازمة ومدة

أدائها، وأن يخدم بلطف في وقت قصير ودون تسويف، وأن يستجاب
بسرعة لمقترحاته وشكاويه.

(٢) إدارة الجودة الشاملة وأدوات التحسين المستمر: (المعايير، حلقات
الجودة، العصف الذهني، تحليل باريتو، تحليل عظمة السمكة، خرائط
تدفق العمليات).

(٣) التنسيق بين الأجهزة الحكومية والغير حكومية : خصوصا عندما
يشارك أكثر من جهاز حكومي في الإشراف على مورد طبيعي معين،
فمثلا لبناء المدينة الجديدة بقرية بوبن في البلدة تشترك فيها أكثر من
جهة حكومية (وزارة الإسكان، وزارة الموارد المائية، وزارة توزيع الكهرباء
والغاز...).

(٤) تبني الإدارة الإلكترونية: الإدارة الإلكترونية هي تلك الإدارة التي تقوم
على تكنولوجيا المعلومات (IT) ومنذ السنوات الأخيرة من القرن العشرين
وحتى اليوم تتسارع حركة التطور التكنولوجي (حجاسي، ٢٠١٣م،
ص ١١).

برنامج الاسكان الوطني بالمملكة ٢٠٣٠ م

جاءت رؤية المملكة محددة في التوسع في تملك المساكن هو من الأصول
الأساسية القادرة على تعزيز جودة حياة الأسر، والمجتمع ككل. " يتوافق تحوّل
قطاع الإسكان وزيادة الاستثمار في تملك المساكن مع أهداف رؤية السعودية
٢٠٣٠ بطرق عدّة، نذكر منها خلق فرص وظيفية مستدامة، ورفع مساهمة
القطاع الخاص، وإشراك المنظمات غير الربحية.

عملت وزارة الإسكان على رفع نسبة التملك للوحدات السكنية بما لا يقل
عن ٧٠% من نسبة السكان بحلول عام ٢٠٣٠ م وذلك من خلال استحداثها

للبرامج واللوائح المحفزة للقطاعين العام والخاص، على تيسير الحصول على سكن لفئات المجتمع المختلفة بحلول تمويلية وادخارية ملائمة للباحثين عن سكن. وتهدف الوزارة لتحفيز المعروض العقاري، ورفع الإنتاجية لتوفير المنتجات السكنية، وتحفيز تطويرها على أراضي القطاع الخاص. إضافة إلى تطوير المناطق العشوائية ومراكز المدن لتنظيم الكثافة السكانية في المدن السعودية. كما عملت على تطوير الأراضي الوزارية لتحقيق استفادة المنتسبين لبرامج الدعم السكني، وتوفير خيارات التمويل السكني المناسب. إلى جانب عقد الشراكات مع القطاعين العام والخاص للوصول إلى رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي السعودي (رؤية المملكة ٢٠٣٠ الإسكان الوطني).

سادسًا: الإجراءات لمنهجية للدراسة:

- ١- نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات التقييمية.
- ٢- المنهج المستخدم في الدراسة: تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعي بالعينة وذلك للتوصل إلى نتائج كافة ودقيقة يتم استخلاصها وفق المعايير الكمية والكيفية.
- ٣- مجتمع وعينة الدراسة: يتحدد إطار المعاينة للدراسة الحالية من خلال الجمعيات الأهلية العاملة بمبادرة الإسكان التنموي بمنطقة القصيم والبالغ عددها ١٢ جمعية .
- أ- عينة الدراسة : أعضاء مجالس الإدارة وعينة من العاملين بالجمعيات الأهلية المختارة محل الدراسة عددهم (٦٠) مفردة.
- ٤- حدود الدراسة:
- الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الحالية على عينة من الجمعيات الأهلية بمنطقة القصيم ويمكن أن نحدد في الجمعيات الأهلية الأكثر فعالية في تنفيذ مبادرة الإسكان.

سابعاً: عرض وتحليل نتائج الدراسة أولاً: البيانات الأولية

جدول رقم (١) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً للنوع

م	الجنس	التكرار	النسبة
١	ذكر	٣٩	٦٥
٢	أنثى	٢١	٣٥
	الإجمالي	٦٠	%١٠٠

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١) والخاص بتوزيع عينة الدراسة تبعاً للنوع حيث يتضح لنا أن جاء في الترتيب الأول الذكور بنسبة بلغت (٦٥%)، بينما جاء في الترتيب الثاني نسبة الاناث بنسبة بلغت (٣٥%). الأمر الذي يؤكد بأن هناك تمثيل كبير للإناث العاملات بالجمعيات العاملة بالإسكان الأمر الذي يؤكد مدى أهميتها ومساهمتها في العمل.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً للسن

م	العمر	التكرار	النسبة %
١	أقل من ٢٥ سنة	٨	١٣,٣
٢	من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	١٣	٢١,٧
٣	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	٢٢	٣٦,٧
٤	من ٤٠ سنة فأكثر	١٧	٢٨,٣
	الإجمالي	٦٠	%١٠٠

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٢) والخاص بتوزيع عينة الدراسة تبعاً للسن حيث يتضح لنا أن جاء في الترتيب الأول الفئة العمرية (من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة) بنسبة (٣٦,٧%)، وجاء في الترتيب الثاني الفئة العمرية (من ٤٠ سنة فأكثر) بنسبة (٢٨,٣%)، وجاء في الترتيب الثالث الفئة العمرية (من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة) بنسبة (٢١,٧%) وجاء في الترتيب الرابع الفئة العمرية (أقل من ٢٥ سنة) بنسبة (١٣,٣%).

جدول رقم (٣) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً للمستوى الدراسي

م	المستوى الدراسي	التكرار	النسبة %
١	بكالوريوس	٣٧	٦١,٧
٢	دبلوم	٥	٨,٣
٣	ماجستير	١٣	٢١,٧
٤	دكتوراه	٥	٨,٣
الإجمالي		٦٠	١٠٠%

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٣) والخاص بتوزيع عينة الدراسة تبعاً للمستوى الدراسي حيث يتضح لنا أن جاء في الترتيب الأول البكالوريوس بنسبة (٦١,٧%)، وجاء في الترتيب الثاني الحاصلين على ماجستير بنسبة (٢١,٧%)، وجاء في الترتيب الثالث الحاصلين على درجة الدبلوم والدكتوراه بنسبة بلغت (٨,٣%)، ونستنتج مما سبق أن الجمعيات الأهلية تشجع العاملين على التطوير العلمي من خلال استكمال درجاتهم العلمية بوصفهم كوادر تعليمية يجب الاستعانة بهم في كافة الأعمال الخاصة بالجمعية والتي دائماً ما تؤهل الجمعيات إلى تحقيق أهدافها بصورة تتميز بالجودة والتميز.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً للتخصص العلمي

م	التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
١	خدمة اجتماعية	٢٣	٣٨,٣
٢	علم اجتماع	١٩	٣١,٧
٣	محاسبة	٥	٨,٣
٤	إدارة	١٣	٢١,٧
الإجمالي		٦٠	١٠٠%

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٤) والخاص بتوزيع عينة الدراسة تبعاً للتخصص العلمي حيث يتضح لنا أن جاء في الترتيب الأول تخصص الخدمة الاجتماعية بنسبة بلغت (٣٨,٣%)، وجاء في الترتيب الثاني تخصص علم الاجتماع

بنسبة بلغت (٣١,٧%)، وجاء في الترتيب الثالث تخصص الإدارة بنسبة بلغت (٢١,٧%)، وجاء في الترتيب الرابع والأخير تخصص المحاسبة بنسبة بلغت (٨,٣%).

جدول رقم (٥) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً لعدد سنوات الخبرة بالجمعية

م	مستوى الخبرة	التكرار	النسبة %
١	أقل من ٣ سنوات	٧	١١,٧
٢	من ٣ إلى أقل من ٦ سنوات	١١	١٨,٣
٣	من ٦ إلى أقل من ٩ سنوات	٢٣	٣٨,٣
٤	٩ سنوات فأكثر	١٩	٣١,٧
الإجمالي		٦٠	١٠٠%

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٥) والخاص بتوزيع عينة الدراسة تبعاً لعدد سنوات الخبرة بالجمعية حيث يتضح لنا أن جاء في الترتيب الأول من ٦ إلى أقل من ٩ سنوات بنسبة بلغت (٣٨,٣%)، وجاء في الترتيب الثاني ٩ سنوات فأكثر بنسبة (٣١,٧%)، جاء في الترتيب الثالث من ٣ إلى أقل من ٦ سنوات بنسبة (١٨,٣%)، وجاء في الترتيب الرابع والأخير أقل من ٣ سنوات بنسبة بلغت (١١,٧%).

جدول رقم (٦) يوضح توزيع عينة الدراسة تبعاً لعدد مشروعات الاسكان بالجمعية

م	مشروعات	التكرار	النسبة %
١	مشروع واحد	٤٣	٧١,٦
٢	مشروعان	١٦	٣٦,٦
٣	ثلاث مشروعات	١	١,٦
٤	أربعة مشروعات فأكثر	٠	٠
الإجمالي		٦٠	١٠٠%

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٦) والخاص بتوزيع عينة الدراسة تبعاً لعدد مشروعات الاسكان بالجمعية حيث يتضح لنا أن جاء في الترتيب الأول مشروع واحد بنسبة (٧١,٦%)، وجاء في الترتيب الثاني تنفيذ الجمعية مشروعات بنسبة (٣٦,٦%)، وجاء في الترتيب الثالث ثلاث مشروعات اسكانية بنسبة بلغت (١,٦%).

جدول رقم (٧) يوضح هل حصلت على دورات تدريبية بمجال التنمية ؟

م	دورات تدريبية	التكرار	النسبة %
١	نعم	٥٤	٩٠
٢	لا	٦	١٠
الإجمالي		٦٠	%١٠٠

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٧) والخاص بالإجابة على هل حصلت على دورات تدريبية بمجال التنمية حيث جاءت استجابات العاملين بأن من حصلوا على دورات تدريبية بلغت نسبتهم نحو (٩٠%)، بينما من لم يحصلوا على دورات تدريبية جاءت نسبتهم (١٠%)، ونستنتج مما سبق أن هناك اهتمام كبير من قبل الجمعيات وإدارتها على تنمية وتطوير الجانب الفني والمهارى للعاملين وذلك بتقلهم بالمهارات التي تؤهلهم لتنفيذ كافة المهام التي تطلب منهم بدقة وجودة عالية.

جدول رقم (٨) يوضح ما هي الدورات التي حصلت عليها؟ (ن = أكثر من استجابة)

م	أنواع الدورات	التكرار	النسبة	الترتيب
١	التمكين	٢١	١٢	٤
٢	تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية	٣٤	١٩,٤	١
٣	الاتصال والتواصل المجتمعي	٣٤	١٩,٤	١م
٤	الولاء المؤسسي	١٩	١٠,٨	٥
٥	التدريب والتطوير	٢٦	١٤,٨	٢
٦	الحوكمة	١٨	١٠,٢	٦
٧	البحث الاجتماعي	٢٣	١٣,١	٣
الإجمالي		١٧٥	%١٠٠	

२००

١٠	تحتاج الجمعية إلى تنمية قدرات ومهارات العاملين بما يحقق أهدافه ومبادرات المملكة للإسكان ٢٠٣٠م	٣	٦٣	٢١	٣٥	١	٥٨	١٥٧	٥٢	٨٧	٥
		٨	٣	٣	٣	٣	٣	٩	٣	٢	
الإجمالي		٤٢٥	١٣٩	٣٦							
المتوسط المرجح		١٥٨,٩									
القوة النسبية للبعد ككل		%٨٨,٢									

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (٩) والذي يوضح الاجابة على التساؤل الأول الخاص ما احتياجات الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني؟ حيث يتضح لنا أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (١٥٨,٩) ومجموع الأوزان (١٥٨٩)، والقوة النسبية للبعد (٨٨,٢%) للبعد ككل.

ويدل هذا التوزيع على أن استجابات المبحوثين من العاملين بالجمعية حول "تحديد احتياجات الجمعيات الأهلية في تحقيق أهداف برنامج الإسكان الوطني"، جاءت قوية الأمر الذي يؤكد اسهام الجمعية في برامج الاسكان الوطني بالمملكة، الأمر الذي يعزز ضرورة الاهتمام باحتياجات الجمعية كونها ادوات عمل من خلالها وتمكنها من تحقيق أهدافها الاسكانية.

هذا وقد جاءت ترتيب العبارات وفق الوزن المرجح والقوة النسبية على

النحو التالي:-

١. جاء في الترتيب الأول العبارة "تحتاج الجمعية لزيادة الدعم المقدم من الحكومة لتنمية برامجها الاسكانية"، بوزن مرجح (٥٩,٣)، وقوة نسبية (٩٨,٨%).

٢. جاء في الترتيب الثاني العبارة "تحتاج الجمعية لزيادة عدد المتطوعين والمستثمرين في برامج الاسكان الوطني / التنموي"، بوزن مرجح (٥٨,٣)، وقوة نسبية (٩٧,٢%).

٣. جاء في الترتيب الثالث العبارة "تحتاج الجمعية إلى تطبيق آليات التطوير المؤسسي الخاص بها"، بوزن مرجح (٥٤,٣)، وقوة نسبية (٩٠,٥)٪.
 ٤. جاء في الترتيب الرابع العبارة "إنشاء إدارة خاصة لبحوث البناء والتمويل بالجمعية تعمل وفق إجراءات تمويله خاصة"، وكذلك عبارة تحتاج الجمعية إلى توسعة نطاق عملها الجغرافي"، بنفس الترتيب بوزن مرجح (٥٤)، وقوة نسبية (٩٠)٪.
 ٥. جاء في الترتيب الخامس العبارة "تحتاج الجمعية إلى إتاحة شراكات مع البنوك التمويلية"، بوزن مرجح (٥٢,٣)، وقوة نسبية (٨٧,٢)٪.
 ٦. جاء في الترتيب السادس العبارة "أن تتبنى الجمعية آلية معينة للتمويل تتناسب ووضع المستفيدين المالي"، وكذلك عبارة "تحتاج الجمعية لنظام محدد لتحديث قواعد بيانات المستفيدين من برامج الإسكان الخاصة بها"، بوزن مرجح (٥١,٦)، وقوة نسبية (٨٦,١)٪.
 ٧. جاء في الترتيب السابع العبارة "تحتاج الجمعية إلى تنمية قدرات ومهارات العاملين بما يحقق أهدافه ومبادرات المملكة للإسكان ٢٠٣٠م"، بوزن مرجح (٤٩,٦)، وقوة نسبية (٨٢,٧)٪.
 - جاء في الترتيب الثامن العبارة "تحتاج الجمعية لزيادة أعداد العاملين بها"، بوزن مرجح (٤٦,٣)، وقوة نسبية (٧٧,٢)٪.
- التساؤل الثاني: ما مستوى دور الجمعيات الأهلية في تلبية احتياجات المستفيدين من البرامج السكنية؟

جدول رقم (١٠) يوضح مستوى دور الجمعيات الأهلية في تلبية احتياجات المستفيدين من البرامج السكنية (ن = ٦٠)

م	العبارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		مجموع الأوزان	الوزن المرجح	القوة النسبية	الترتيب ب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تقوم الجمعية بتحديد أولويات الخدمات المقدمة للمستفيدين	٥٢	٨٦,٦	٧	١١,٦	١	١,٦	١٧١	٥٧	٩٥	٤
٢	تعمل الجمعية على دراسة الحاجات المجتمعية الخاصة بالمستفيدين	٥٨	٩٦,٦	٢	٣,٣	٠	٠	١٧٨	٥٩,٣	٩٨,٨	١
٣	تستهدف الجمعية دراسة المجتمع المحلي واحتياجاته.	٤٦	٧٦,٦	١٢	٢٠	٢	٣,٣	١٦٤	٥٤,٦	٩١,١	٧
٤	لدى الجمعية نظام محدد لجذب المتطوعين من المستفيدين من خدمات الاسكان.	٢٧	٤٥	٢٥	٤١,٦	٨	١٣,٣	١٣٩	٤٦,٣	٧٧,٢	٩
٥	لدى الجمعية خطة تنمية خاصة بتوسيع شراكاتها الاسكانية	٤٨	٨٠	٩	١٥	٣	٥	١٦٥	٥٥	٩١,٦	٦
٦	تعمل الجمعية على وفق منظومة خاصة بأولوية المنطقة واحتياجاتها السكنية.	٥٠	٨٣,٣	٧	١١,٦	٣	٥	١٦٧	٥٥,٦	٩٢,٧	٥
٧	تؤدي الجمعية دور الوسيط بين جهات التمويل والمستفيدين.	٣٠	٥٠	٢٩	٤٨,٣	١	١,٦	١٤٩	٤٩,٦	٨٢,٧	٨
٨	تقوم الجمعية بتقديم بحث اجتماعي خاص بالمستفيد الطالب في الحصول على تمويل سكني	٥٧	٩٥	١٣	٢١,٦	٠	٠	١٧٧	٥٩	٩٨,٣	٢
٩	تعمل الجمعية على تقديم طلبات المستحقين على دعم الاسكان	٥٨	٩٦,٦	٢	٣,٣	٠	٠	١٧٥	٥٩,٣	٩٨,٨	٣
١٠	تبحث الجمعية الحالات المتقدمة وترفعها للجهات المعنية	٥٥	٩١,٦	٥	٨,٣	٠	٠	١٧٥	٥٨,٣	٩٧,٢	٣
الإجمالي		٤٨١	١٠١	١٨	١٦٨٣						
المتوسط المرجح		١٦٦,٣									
القوة النسبية للبعد ككل		%٩٢,٣									

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١٠) والذي يوضح الاجابة على التساؤل الأول الخاص ما مستوى دور الجمعيات الأهلية في تلبية احتياجات المستفيدين من البرامج السكنية؟ حيث يتضح لنا أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (١٦٦,٣) ومجموع الأوزان (١٦٨٣)، والقوة النسبية للبعد (٩٢,٣%) للبعد ككل.

ويدل هذا التوزيع على أن استجابات المبحوثين من العاملين بالجمعية حول "تحديد مستوى دور الجمعيات الأهلية في تلبية احتياجات المستفيدين من البرامج السكنية"، جاءت قوية الأمر الذي يؤكد اسهام الجمعية في برامج

الاسكان الوطني بالمملكة، الأمر الذي يعزز ضرورة الاهتمام باحتياجات الجمعية كونها ادوات عمل من خلالها وتمكنها من تحقيق أهدافها الاسكانية. هذا وقد جاء ترتيب العبارات وفق الوزن المرجح والقوة النسبية على النحو التالي:-

١. جاء في الترتيب الأول العبارة "تعمل الجمعية على دراسة الحاجات المجتمعية الخاصة بالمستفيدين"، وكذلك عبارة "تعمل الجمعية على تقديم طلبات المستحقين على دعم الاسكان" بوزن مرجح (٣، ٥٩)، وقوة نسبية (٨، ٩٨٪).

٢. جاء في الترتيب الثاني العبارة "تقوم الجمعية بتقديم بحث اجتماعي خاص بالمستفيد الطالب في الحصول على تمويل سكني"، بوزن مرجح (٢، ٥٩)، وقوة نسبية (٣، ٩٨٪).

٣. جاء في الترتيب الثالث العبارة "تبحث الجمعية الحالات المتقدمة وترفعها للجهات المعنية"، بوزن مرجح (٣، ٥٨)، وقوة نسبية (٢، ٩٧٪).

٤. جاء في الترتيب الرابع العبارة "تقوم الجمعية بتحديد أولويات الخدمات المقدمة للمستفيدين"، بوزن مرجح (٤، ٥٧)، وقوة نسبية (٥، ٩٥٪).

٥. جاء في الترتيب الخامس العبارة "تعمل الجمعية على وفق منظومة خاصة بأولوية المنطقة واحتياجاتها السكنية"، بوزن مرجح (٦، ٥٥)، وقوة نسبية (٧، ٩٢٪).

٦. جاء في الترتيب السادس العبارة "لدى الجمعية خطة تنموية خاصة بتوسيع شراكاتها الاسكانية"، بوزن مرجح (٥٥)، وقوة نسبية (٥٥٪).

٧. جاء في الترتيب السابع العبارة "تستهدف الجمعية دراسة المجتمع المحلي واحتياجاته"، بوزن مرجح (١)، وقوة نسبية (٦، ٩١٪).

٨. جاء في الترتيب الثامن العبارة "تؤدي الجمعية دور الوسيط بين جهات

التمويل والمستفيدين"، بوزن مرجح (٥٤,٦)، وقوة نسبية (٩١,١) %.

جاء في الترتيب التاسع العبارة "لدى الجمعية نظام محدد لجذب المتطوعين

من المستفيدين من خدمات الاسكان"، بوزن مرجح (٤٦,٣)، وقوة نسبية

(٧٧,٢) %.

التساؤل الثالث: ما مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تنفيذ برنامج

الاسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟

جدول رقم (١١) يوضح مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تنفيذ برنامج الاسكان الوطني

وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م (ن = ٦٠)

م	العبارة	موافق		إلى حد ما		غير موافق		مجموع الأوزان	الوزن المرحج	القوة النسبية	الترتيب
		ك	%	ك	%	ك	%				
١	تعمل الجمعية وفق لوائح وقوانين الاسكان الوطني	٥	٨٣,٣	٧	١١,٦	٣	٥	١٦٧	٥٥,٦	٩٢,٧	٥
٢	تؤمن الجمعية بأنها شريك في التنمية المجتمعية للمكة	٦	١٠٠	٠	٠	٠	٠	١٨٠	٦٠	١٠٠	١
٣	لدى الجمعية نظام لمتابعه وقياس مؤشرات الأداء	٥	٩٣,٣	٤	٦,٧	٠	٠	١٦٧	٥٨,٦	٩٧,٧	٢
٤	تعمل الجمعية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م الخاصة بالإسكان الوطني.	٤	٨٠	٩	١٥	٣	٥	١٦٥	٥٥	٩١,٦	٧
٥	لدى الجمعية نظام حاص بالحوكمة المؤسسية	٤	٧٦,٦	١١	١٨,٣	٣	٣٠,٥	١٦٣	٥٤,٣	٩٠,٥	٨
٦	تعمل الجمعية وفق نظام يعتمد على معايير الجودة.	٣	٦٣,٣	٢١	٣٥	١	٥٨,٣	١٥٧	٥٢,٣	٨٧,٢	١٠
٧	تمتلك الجمعية قاعدة معرفية باحتياجات المجتمع الذي تعمل معه	٥	٨٦,٦	٧	١١,٦	١	١,٦	١٧١	٥٧	٩٥	٣
٨	تمتلك الجمعية نظام رقمي خاص بطرق التقديم للحصول على الوحدات الاسكانية	٤	٨١,٦	٤	٦,٧	٧	١١,٦	١٦٢	٥٤	٩٠	٩
٩	تعمل الجمعية من خلال خطة محددة الرؤية والرسالة والهدف.	٤	٨١,٦	٨	١٣,٣	٣	٥	١٦٦	٥٥,٣	٩٢,٢	٦
١٠	تعتمد الجمعية على مبدأ الشراكة مع جمعيات أخرى عاملة بنفس مشروعات التمويل	٥	٨٥	٧	١١,٦	٢	٣,٣	١٦٩	٥٦,٣	٩٣,٣	٤

										السكني
			١٦٧ ٦	٢٣	٧٨	٤٩٩	الإجمالي			
١٦٧,٦							المتوسط المرجح			
%٩٣,١							القوة النسبية للبعد ككل			

باستقراء بيانات الجدول السابق رقم (١١) والذي يوضح الاجابة على التساؤل الأول ما مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تنفيذ برنامج الاسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟ حيث يتضح لنا أن هذه الاستجابات تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق المتوسط المرجح (١٦٧,٦) ومجموع الأوزان (١٦٧٦)، والقوة النسبية للبعد (٩٣,١%) للبعد ككل.

ويدل هذا التوزيع على أن استجابات المبحوثين من العاملين بالجمعية حول "تحديد مدى مساهمة الجمعيات الأهلية في تنفيذ برنامج الاسكان الوطني وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠م؟"، جاءت قوية الأمر الذي يؤكد اسهام الجمعية في برامج الاسكان الوطني بالمملكة وفق رؤية ٢٠٣٠م، الأمر الذي يعزز عمل الجمعية نحو تنمية وتطوير آلياتها ومساهماتها في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

هذا وقد جاء ترتيب العبارات وفق الوزن المرجح والقوة النسبية على النحو التالي:-

١. جاء في الترتيب الأول العبارة "تؤمن الجمعية بأنها شريك في التنمية المجتمعية للمملكة"، بوزن مرجح (٩٠)، وقوة نسبية (١٠٠%).
٢. جاء في الترتيب الثاني العبارة "لدى الجمعية نظام لمتابعه وقياس مؤشرات الأداء"، بوزن مرجح (٥٨,٦)، وقوة نسبية (٩٧,٧%).

٣. جاء في الترتيب الثالث العبارة "تمتلك الجمعية قاعدة معرفية باحتياجات المجتمع الذي تعمل معه"، بوزن مرجح (٥٧)، وقوة نسبية (٩٥%).
٤. جاء في الترتيب الرابع العبارة "تعتمد الجمعية على مبدأ الشراكة مع جمعيات أخرى عاملة بنفس مشروعات التمويل السكني"، بوزن مرجح (٥٦,٣)، وقوة نسبية (٩٣,٣%).
٥. جاء في الترتيب الخامس العبارة "تعمل الجمعية وفق لوائح وقوانين الاسكان الوطني"، بوزن مرجح (٥٥,٦)، وقوة نسبية (٩٢,٧%).
٦. جاء في الترتيب السادس العبارة "تعمل الجمعية من خلال خطة محددة الرؤية والرسالة والهدف"، بوزن مرجح (٥٥,٣)، وقوة نسبية (٩٢,٢%).
٧. جاء في الترتيب السابع العبارة "تعمل الجمعية وفق رؤية المملكة ٢٠٣٠ الخاصة بالإسكان الوطني"، بوزن مرجح (٥٥)، وقوة نسبية (٩١,٦%).
٨. جاء في الترتيب الثامن العبارة "لدى الجمعية نظام حاص بالحوكمة المؤسسية"، بوزن مرجح (٤٥,٣)، وقوة نسبية (٩٠,٥%).
٩. جاء في الترتيب التاسع العبارة "تمتلك الجمعية نظام رقمي خاص بطرق التقديم للحصول على الوحدات الاسكانية"، بوزن مرجح (٥٤)، وقوة نسبية (٩٠%).
١٠. جاء في الترتيب العاشر العبارة "تعمل الجمعية وفق نظام يعتمد على معايير الجودة"، بوزن مرجح (٥٢,٣)، وقوة نسبية (٨٧,٢%).

المراجع:

- رابح، بوقره. قبائلي، أمال (٢٠١٧م): دور أس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، بحث منشور في العلوم الاقتصادية والتيسير والتجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر.
- النعيم، عبدالله العلى (٢٠١٥م): مشروعات الإمداد بالمساكن الميسرة في المملكة العربية السعودية. مجلة المدينة العربية. منظمة المدن العربية- الكويت. العدد (١٦٧). يونيو.
- الهرميل، نها ممدوح مصطفى (٢٠٢٠م): آليات الجمعيات الأهلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية. المجلد (٥٢). العدد (١). أكتوبر.
- العتيبي، نورة بنت شارع (٢٠١٣): دور جمعيات الإسكان الخيري في توفير السكن المناسب للمستفيدين من خدماتها الإسكانية: دراسة مطبقة على جمعية الأمير سلمان للإسكان الخيري وجمعية الوفاء الخيرية النسائية بمدينة الرياض. مجلة الاجتماعية. الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. العدد (٦). أغسطس.
- الزامل، الجوهرة بنت فهد بن عبد الله؛ حجازي، هدى محمود حسن؛ الشرقاوي، نجوى إبراهيم والمشعل، مضاوي (٢٠١٤م): الرضا عن خدمات الإسكان الخيري وعلاقته بنوعية الحياة لدى الأسر السعودية محدودة الدخل دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية- الجامعة الأردنية. المجلد (٧). العدد (٣). ديسمبر.
- شلبي، فهد معتوق وباهمام، علي بن سالم (٢٠١٦م): نموذج مقترح لتمكين مؤسسات الإسكان الخيري من استدامة توفير المساكن الخيرية. مجلة الاجتماعية. الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. المجلد العدد (١١). أكتوبر.

- سراج الدين، إسماعيل (٢٠٠٧م): التحديات والمشاكل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- دحدوح فاطمة (٢٠١١م):، النمو الحضري وأزمة الإسكان ، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي ، الجزائر، ص٨٣.
- مصطفى ، أحمد سيد (٢٠٠٧م): إدارة المشروعات الحكومية وخصخصة الخدمات، الملتقى العربي الأول المنعقد في القاهرة، مصر، فبراير ٢٠٠٧ ، ص ٩- ١٠.
- حجاجي، نور الهدى (٢٠١٣): تقييم سياسة الاسكان في الجزائر دراسة حالة :ولاية تبسة، رسالة ماجستير، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، الجزائر.
- الكسادي، عادل احمد (٢٠٠٣م): الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، ص ٥١
- Abod, Zanaib Ali. jamal Baqir (2022):Analytical Study of National Housing Finance Policies and Implementation Strategies Case Study: Baghdad Governorate, Journal of Planner and developmen Vol. 27 No. 1.
- Veronica couched and Audrey Millender (2001): **management in** social work, British, library, 2001, p164.
- [Dyann, Ross](#) (2023)bell hooks's Legacy and Social Work: *A Distillation of Her Key Ideas about Love and Some Implications for Social Work Practice*, The British Journal of Social Work, Volume 53, Issue 1, January 2023, Pages 570–586,
- Catherine Ferguson (2011): Enhancing the Role of NGOS and Civil Society in Poverty Alleviation: Challenges and Opportunities, A Paper Prepared for the High Level Expert Group Meeting on Poverty Eradication, Organized by the Division for social Policy and Development, Department of Economic and Social Affairs (DESA), Geneva, Switzerland, 20-22 June 2011.

- Vishanthie Sewpaul, David Jones: Global Standards for The Education and Training of the Social Work Profession, the General Assemblies of IASSW and IFSW, Adelaide, Australia, 2004, P 3.
- [Norhasni Zainal Abiddin](#) & [Irmohizam Ibrahim](#) & [Shahrul Azuwar Abdul Aziz](#) (2022) Non-Governmental Organisations (NGOs) and Their Part towards Sustainable Community Development, *journal of Sustainability* Volume 14, - Issue (8), pp33- 90.
- Mundy K. & L Murphy: Transnational advocacy, global civil society. Emerging evidence from the field of education. *Comparative Education Review*, 2001, p120.
-